المملكة المغربية

وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات الترابية

المراسيم والدوريات والبيانات المتعلقة بفترة وباء كوفيد-19

قسم الإحصاء و التوثيق و النشر

www.pncl.gov.ma

فهرس

تقديم

1 منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم 2020/1 بتاريخ 16 مارس 2020 حول التدابير الوقائية من خطر انتشار وباء كورونا بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية و المقاولات العمومية.

2 مرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 ماس 2020) يتعلق بسن احكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية و اجراءات الاعلان عنها.

Décret-loi n° 2.20.292 du 23 Mars 2020 édictant des dispositions particulières à l'état d'urgence sanitaire et les mesures de sa déclaration.

3 مرسوم رقم 2.20.293 بتاريخ (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا كوفيد-19

Décret n° 2-20-293 du 24 mars 2020 portant déclaration de l'état d'urgence sanitaire sur l'ensemble du territoire national pour faire face à la propagation du corona virus – covid 19

4 Circulaire du Ministre de l'intérieur n° F 1248 du 25 Mars 2020 sur la lutte contre la pandémie du cornavirus (Covid-19) et ses effets sur les plans sanitaire, économique et social.

5 منشور رئيس الحكومة رقم 03/2020 بتاريخ 25 مارس 2020 المتعلق بتأجيل الترقيات وإلغاء مباريات التوظيف

6 منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم E 2138 بتاريخ 26 مارس 2020 حول تسريع وتيرة تسديد مستحقات المقاولات.

7 Circulaire du Ministre de l'Intérieur N° F/ 1258 du 27 Mars 2020 sur l'Approvisionnement des bureaux communaux d'hygiène (BCH) par les moyens de protection individuelle et les produits de désinfection des lieux publics.

8 منشور وزير الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة رقم DEPP/C9/20 بتاريخ 31 مارس 2020 في شان الإجراءات المواكبة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية من اجل ضمان المرونة في التدبير خلال فترة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

Circulaire du Ministre de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration n° C9/20/DEPP du 31 Mars 2020, relative aux mesures d'accompagnement aux Établissements et entreprises publics (EEP).

9 Circulaire du Ministre de l'Intérieur N° 6335 du 01 Avril 2020 sur la Gestion des décès de cas suspects ou confirmés de Covid -19.

10 منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم 2020/2 بتاريخ 01 ابريل 2020 حول الخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية.

11 Circulaire du Ministre de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration n° TGR/DRRCI/N°9 du 02 Avril 2020 relative à la simplification de certaines procédures liées aux marchés publics de l'Etat et des collectivités territoriales.

12 Circulaire du Ministre de l'Intérieur n° 2294 du 10 Avril Mars 2020 sur la mise en place d'un dispositive simplifié d'octroi des certificats Barid eSign .

13 Circulaire du Ministre de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration n° TGR/DRRCI/N°10 du 14 Avril 2020 relative aux délais d'exécution des marchés publics en période d'état d'urgence sanitaire.

14 منشور رئيس الحكومة رقم 05/2020 بتاريخ 14 ابريل 2020 المتعلق بالتدبير الأمثل للالتزامات بنفقات الدولة والمؤسسات العمومية خلال فترة حالة الطوارئ الصحية.

15 منشور وزير الداخلية 6578 بتاريخ 15 ابريل 2020 حول التدبير الأمثل لنفقات الجماعات الترابية.

16 منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم 2020/3 بتاريخ 15 ابريل 2020 في شان العمل عن بعد بإدارات الدولة.

17 مرسوم 2.20.330 صادر في 24 من شعبان 1441 (18 ابريل 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر ارجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد -19.

18 منشور وزير الداخلية 6743 بتاريخ 22 ابريل 2020 حول انعقاد الدورة العادية لشهر ماي لمجالس الجماعات.

19 منشور وزير الداخلية D2314 بتاريخ 23 ابريل2020 حول مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ومعالجة الطلبات واستصدار التراخيص المتعلقة بالتعمير و الرخص ذات الطابع الاقتصادي عبر المنصة الرقمية rokhas.ma ووضع مسطرة مبسطة لتسليم مفاتيح التوقيع الالكتروني.

20 Circulaire du Ministre de l'Intérieur n° 2316 du 29 avril 2020 sur la Généralisation de l'utilisation de la plateforme "Watiqa.ma".

21 Circulaire du Ministre de l'Intérieur n° 152 du 4 mai 2020 sur la détection dans les eaux usées.

22 Circulaire du Ministre de l'intérieur n° 269 du 08 mai 2020 sur la mise en œuvre du droit d'accès à l'information au niveau des CTS.

23 منشور وزير الداخلية 7186 بتاريخ 11 ماي 2020 حول انعكاسات حالة الطوارئ الصحية على تطبيق جزاءات المتعلقة بالموارد المدبرة من طرف الجماعات الترابية.

24 مرسوم 2.20.371 صادر في 25 رمضان 1441 (19 ماي 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر ارجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد -19.

25 Circulaire du Ministre de l'Intérieur N° 32 du 19 Mai 2020 relative à la mise en œuvre et suivi des chantiers de dématérialisation des procédures vers (Zéro papier).

26 منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم 2020/4 بتاريخ 22 ماي 2020 حول إجراءات و تدابير العمل بالمرافق العمومية بعد رفع حالة الطوارئ الصحية.

27 منشور وزير الداخلية 7225 بتاريخ 26 ماي 2020 حول انعقاد الدورة العادية لشهر يونيو لمجالس العمالات و الأقاليم و مجالس المقاطعات.

28 منشور وزير الداخلية 7224 بتاريخ 26 ماي 2020 حول عمل مكاتب الحالة المدنية خلال فترة الحجر الصحي.

29 منشور وزير الداخلية 7756 بتاريخ 01 يونيو 2020 حول كيفية احتساب الآجال القانوني لتسجيل الولادات و الوفيات الواقعة خلال الحجر الصحي.

30 بلاغ مشترك لوزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية)، وجمعية جهات المغرب، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات أنه بإمكان مجالس الجماعات الترابية وهيئاتها، عقد دوراتها العادية والاستثنائية بشكل حضوري مع الحرص على اتخاذ كافة التدابير الوقائية المقررة من قبل السلطات المختصة.

31 مرسوم 2.20.406 صادر في17 شوال 1441 (9 يونيو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر ارجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد -19 و بسن مقتضيات خاصة بالتخفيف من القيود المتعلقة بها.

32 مرسوم 2.20.456 صادر في17 من دي القعدة 1441 (9 يوليو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر ارجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد -19

33 منشور وزير الداخلية 9744 بتاريخ 11 يوليو 2020 حول التدبير الأمثل لنفقات الجماعات الترابية.

34 بلاغ مشترك لوزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات حول تدابير وقائية إضافية في سياق جائحة كوفيد- 19

Communiqué conjoint du ministère de l'Intérieur et du ministère de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement rural et des Eaux et forêts sur les mesures additionnelles préventives dans le contexte du Covid-19

35 ظهير شريف رقم 1.20.67 صادر في 25 يوليوز 2020 بتنفيذ القانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 23 مارس 2020 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها

36 دورية وزير الداخلية رقم 11252 صادرة بتاريخ 6 غشت 2020 حول ابداء الراي حول تساؤلات بعض الآمرين بالصرف فيما يخص الجبايات

37 مرسوم بقانون رقم 2.20.503 صادر في 07 غشت 2020 بتتميم المرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 23 مارس 2020 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها

38 مرسوم رقم 2.20.526 صادر في 7 غشت 2020 بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا كوفيد 19

تقديم

في إطار مواجهة الانعكاسات السلبية والحد من تداعيات انتشار جائحة وباء كوفيد 19، اتخذت السلطات العمومية عدة إجراءات استباقية ذات طابع اجتماعي، اقتصادي، مالي أو إداري لإضفاء طابع المرونة والملاءمة لتأطير تدخل جميع الفاعلين في تدبير هذه الجائحة.

ذلك أنه بموجب المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر بتاريخ 22 مارس 2020 والمتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها تم اتخاذ عدة مراسيم وقرارات تنظيمية وإدارية وكذا عدة مناشير وبلاغات تأطر وتواكب الإجراءات الاستثنائية والاستعجالية المتخذة في هذا الشأن.

ومن أجل تيسير الإطلاع على النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لتدخل الجماعات الترابية لمواجهة هذه الجائحة، يهدف هذا العمل توثيق جميع التدابير والإجراءات ذات الصلة، مرتبة حسب تاريخ الإصدار، ووضعها رهن إشارة الفاعلين والمهتمين بالشأن الترابي .

ويتم تحيين هذه المجموعة من النصوص بصفة دورية عند كل إصدار جديد.

منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم 2020/1 بتاريخ 16 مارس 2020 حول التدابير الوقائية من خطر انتشار وباء كورونا بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Département de la Réforme de l'Administration
Le Ministre

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
قطاع إصلاح الإدارة
الوزير

منشور رقم 1/2020

الرباط، 16 مارس 2020

السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء
والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع : التدابير الوقائية من خطر انتشار وباء "كورونا" بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

في إطار الحرص على استمرارية المرافق العمومية في تقديم خدماتها للمرتفقين مع العمل على الحفاظ على صحة وسلامة العاملين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والمتوافدين عليها، ووقايتهم من انتشار وباء كورونا (كوفيد - 19)، يتعين عليكم إعطاء تعليماتكم للمصالح والمؤسسات التابعة لكم أو التي تحت وصايتكم، على الصعيد المركزي والجهوي والإقليمي لاتخاذ جميع التدابير الاحترازية والوقائية، وكذا الإجراءات التحسيسية الموصى بها من طرف السلطات المختصة لتفادي تفشي هذا الوباء بين العاملين بالمرافق العمومية أو بين العاملين والمرتفقين، وذلك باعتماد مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهم المرافق المذكورة.

التدابير الخاصة بالمرافق العمومية:

- الحرص على احترام التدابير الوقائية والاحترازية الصادرة عن السلطات المختصة والسهر على تفعيلها والعمل بها بشكل مستمر وسليم؛
- توعية العاملين بهذه المرافق وتحسيسهم بطرق الوقاية السليمة والإجراءات الاحترازية التي يجب إتباعها تجنبا للإصابة بهذا المرض، وذلك باعتماد جميع وسائل التواصل المتاحة (منشورات، ملصقات، مطويات، إعلانات...)؛

- تأجيل تنظيم مباريات التوظيف وامتحانات الكفاءة المهنية، ودورات التكوين، وكذا المقابلات الانتقائية المتعلقة بالمناصب العليا ومناصب المسؤولية؛
- تأجيل تنظيم التظاهرات واللقاءات والندوات الدولية والوطنية؛
- الحد من عقد الاجتماعات إلا عند الضرورة بإذن من رئيس الإدارة، مع الحرص على تقليص عدد الحاضرين، واستعمال تقنيات audio / visio conférence كلما كان ذلك في الإمكان؛
- عدم إصدار الأوامر بالقيام بالمأموريات خارج التراب الوطني، والحد من المأموريات داخل التراب الوطني إلا عند الضرورة، من أجل تقليص تنقل العاملين بالمرافق العمومية؛
- إغلاق الملحقات والقاعات التابعة للمرافق العمومية المذكورة والمخصصة للاستعمال الجماعي من طرف العاملين بها (مقاصف، قاعات استراحة، قاعات الصلاة، حضانات...)
- العمل قدر الإمكان على توفير الخدمات الإدارية، المقدمة للمرتفقين، على الخط، وكذا توفير جميع وسائل التواصل الملائمة المتوفرة (الهاتف، البريد الإلكتروني، مراكز الاتصال والتوجيه.....) بما من شأنه الحد من توافد المرتفقين على مصالح الإدارة؛
- تنظيم عمليات استقبال المرتفقين، في الحالات الضرورية، في ظل الاحترام الصارم للتدابير الوقائية الصادرة عن السلطات المختصة؛
- تمكين العاملين بالمرافق المذكورة الذين لا تقتضي طبيعة عملهم ضرورة حضورهم إلى مقرات الإدارة، من العمل عن بعد، كلما كان ذلك في الإمكان؛
- تمكين العاملين الراغبين في ذلك من الاستفادة من الرخص الإدارية والاستثنائية وفقا للمقتضيات الجاري بها العمل؛
- تنظيم، عند الاقتضاء، عملية التناوب في الحضور بين العاملين بالمرافق العمومية المذكورة الذين يقومون بنفس المهام في نفس المصالح، دون أن يؤثر ذلك سلبا على السير العادي للمرافق العمومية؛
- تنظيم مداومات بالنسبة لبعض المرافق العمومية التي تقدم بعض الخدمات الحيوية؛
- تمكين النساء الحوامل والعاملين المصابين بمرض مزمن أو ضعف جهاز المناعة، من الاستفادة من تسهيلات تراعي خصوصيات حالتهم الصحية، بعد موافقة الإدارة المعنية؛

- تقديم تسهيلات للعاملين بالمرافق العمومية أولياء أمور أطفال (أمهات أو آباء أو متكفلون) متمدرسين في الحضانة والتعليم الأولي والابتدائي، من أجل تمكينهم من مواكبتهم في متابعة دراستهم في منازلهم؛
- تمكين العاملين العائدين من السفر خارج التراب الوطني، للقيام بمأمورية أو لأسباب شخصية، من المكوث بمنازلهم وعدم الالتحاق بمقرات عملهم لمدة لا تقل عن أربعة عشرة يوما، مع مزاولة عملهم ومهامهم عن بعد كلما كان ذلك في الإمكان.
- توفير وسائل النظافة اللازمة (معقمات، مناديل ورقية، صابون...) في أماكن بارزة بمقرات العمل؛
- حث المصالح والشركات المكلفة بالنظافة بالمرافق العمومية المذكورة على تعقيم مقرات وأماكن العمل والمرافق الصحية والمصاعد والقاعات ومقابض الأبواب...، وكذا توفير مواد التنظيف والتطهير ذات الجودة العالية وبالكميات الكافية؛
- تنظيف وتعقيم سيارات الدولة، لاسيما تلك المخصصة للنقل الجماعي للموظفين، وذلك بشكل مستمر؛
- تجهيز مقرات الإدارات بأجهزة الكشف الحراري الإلكتروني كل ما أمكن ذلك؛
- إحداث لجان لليقظة، على صعيد كل مرفق من أجل السهر على احترام الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، وتتبع تنفيذها.

<u>التدابير الاحترازية الخاصة بالعاملين بالمرافق العمومية :</u>

- التقيد بكل التدابير الوقائية والاحترازية الصادرة عن السلطات المختصة؛
- الالتزام الصارم بقواعد النظافة المتعلقة بالحد من انتشار الوباء؛
- الالتزام قدر الإمكان بالمكوث في المكاتب وتفادي التنقل دون داع داخل مقرات العمل؛
- الحرص على الحفاظ على تهوية المكاتب بشكل مستمر؛
- تفادي الاختلاط، والحد من التجمعات غير الضرورية داخل مقرات العمل؛
- الحرص قدر الإمكان على تقليص تداول وتبادل الوثائق الورقية، واعتماد التبادل الإلكتروني لها؛

- الالتزام بالتدابير الصادرة عن السلطات المختصة، في حالة شعور أحد العاملين بأي أعراض تشير للمرض، لاسيما إخبار السلطات المختصة، وعدم الحضور إلى مقر العمل مع إخبار مصالح الإدارة بذلك والإدلاء بشهادة طبية تثبت سبب ومدة التغيب.

- إخبار الإدارة بحالات الحمل أو الإصابة بمرض مزمن أو ضعف جهاز المناعة، مع الإدلاء بما يثبت ذلك، من أجل الاستفادة، عند الاقتضاء، من تسهيلات تراعي خصوصيات حالتهم الصحية.
- اللجوء الى استعمال تكنولوجيات المعلومات وآليات الاتصال الحديثة للتواصل فيما بينهم.
- الاتصال عند الحاجة بالرقم "ألو 141 للمساعدة الطبية الاستعجالية" (Allô SAMU 141) أو خدمة "ألو اليقظة الوبائية"47 47 100 080" من أجل تقديم معلومات حول مرض كوفيد-19.
- استعمال البطاقة الذكية (contact less) من أجل الولوج إلى مقرات العمل عوض البصمات؛

وجدير بالذكر، أن التقيد في إطار من المسؤولية والالتزام الجاد والانخراط التام للجميع، بكل هذه التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية والسهر على احترامها، من شأنه المساهمة في وقاية وحماية العاملين بمختلف المرافق العمومية والمواطنين المتوافدين عليها.

وعليه، فإنني أدعوكم إلى العمل على تعميم هذا المنشور على المصالح التابعة لكم، سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي أو الإقليمي ودعوتها إلى التعاون والتنسيق مع المصالح والسلطات المختصة، مع التزام اليقظة فيما يتعلق بالسلوكيات المرتبطة بالنظافة والصحة والسلامة بالمجالين المهني والخاص.

مع خالص التحيات، والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية
وإصلاح الإدارة

إمضاء : محمد بشعبون

مرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 ماس 2020)
يتعلق بسن احكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية و اجراءات الاعلان عنها

Décret-loi n° 2.20.292 du 23 Mars 2020 édictant des dispositions particulières à l'état d'urgence sanitaire et les mesures de sa déclaration

نصوص عامة

مرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

رئيس الحكومة؛

بناء على الفصول 21 و 24 (الفقرة 4) و 81 من الدستور ؛

وعلى اللوائح التنظيمية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة بتاريخ 27 من رجب 1441 (22 مارس 2020) ؛

وباتفاق مع اللجنتين المعنيتين بالأمر في مجلس النواب ومجلس المستشارين،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يعلن عن حالة الطوارئ الصحية بأي جهة أو عمالة أو إقليم أو جماعة أو أكثر، أو بمجموع أرجاء التراب الوطني عند الاقتضاء، كلما كانت حياة الأشخاص وسلامتهم مهددة من جراء انتشار أمراض معدية أو وبائية، واقتضت الضرورة اتخاذ تدابير استعجالية لحمايتهم من هذه الأمراض، والحد من انتشارها، تفاديا للأخطار التي يمكن أن تنتج عنها.

المادة الثانية

يعلن عن حالة الطوارئ الصحية عندما تقتضي الضرورة ذلك، طبقا لأحكام المادة الأولى أعلاه، بموجب مرسوم، يتخذ باقتراح مشترك للسلطتين الحكوميتين المكلفتين بالداخلية والصحة، يحدد النطاق الترابي لتطبيقها، ومدة سريان مفعولها، والإجراءات الواجب اتخاذها.

ويمكن تمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية وفق الكيفيات المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة الثالثة

على الرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تقوم الحكومة، خلال فترة إعلان حالة الطوارئ، باتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تقتضيها هذه الحالة، وذلك بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية، أو بواسطة مناشير وبلاغات، من أجل التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوبائية للمرض، وتعبئة جميع الوسائل المتاحة لحماية حياة الأشخاص وضمان سلامتهم.

لا تحول التدابير المتخذة المذكورة دون ضمان استمرارية المرافق العمومية الحيوية، وتأمين الخدمات التي تقدمها للمرتفقين.

المادة الرابعة

يجب على كل شخص يوجد في منطقة من المناطق التي أعلنت فيها حالة الطوارئ الصحية، التقيد بالأوامر والقرارات الصادرة عن السلطات العمومية المشار إليها في المادة الثالثة أعلاه.

يعاقب على مخالفة أحكام الفقرة السابقة بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة تتراوح بين 300 و 1300 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك دون الإخلال بالعقوبة الجنائية الأشد.

يعاقب بنفس العقوبة كل من عرقل تنفيذ قرارات السلطات العمومية المتخذة تطبيقا لهذا المرسوم بقانون، عن طريق العنف أو التهديد أو التدليس أو الإكراه، وكل من قام بتحريض الغير على مخالفة القرارات المذكورة في هذه الفقرة، بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، أو بواسطة المكتوبات أو المطبوعات أو الصور أو الأشرطة المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، أو بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم أو بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية أو الإلكترونية، وأي وسيلة أخرى تستعمل لهذا الغرض دعامةً إلكترونية.

المادة الخامسة

يجوز للحكومة، إذا اقتضت الضرورة القصوى ذلك، أن تتخذ، بصفة استثنائية، أي إجراء ذي طابع اقتصادي أو مالي أو اجتماعي أو بيئي يكتسي صبغة الاستعجال، والذي من شأنه الإسهام، بكيفية مباشرة، في مواجهة الآثار السلبية المترتبة على إعلان حالة الطوارئ الصحية المذكورة.

المادة السادسة

يوقف سريان مفعول جميع الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها، ويستأنف احتسابها ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفع حالة الطوارئ المذكورة.

تستثنى من أحكام الفقرة الأولى أعلاه آجال الطعن بالاستئناف الخاصة بقضايا الأشخاص المتابعين في حالة اعتقال، وكذا مدد الوضع تحت الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي.

المادة السابعة

ينشر هذا المرسوم بقانون بالجريدة الرسمية، ويعرض على البرلمان قصد المصادقة عليه خلال دورته العادية الموالية.

وحرر بالرباط في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

Décret-loi n° 2-20-292 du 28 rejeb 1441 (23 mars 2020) édictant des dispositions particulières à l'état d'urgence sanitaire et les mesures de sa déclaration.

LE CHEF DU GOUVERNEMENT,

Vu les articles 21, 24 (alinéa 4) et 81 de la Constitution ;

Vu les règlements de l'Organisation mondiale de la santé ;

Après délibération en conseil du gouvernement réuni le 27 rejeb 1441 (22 mars 2020) ;

Sur accord des commissions concernées de la Chambre des représentants et de la Chambre des conseillers,

DÉCRÈTE :

ARTICLE PREMIER. – L'état d'urgence sanitaire est déclaré sur une ou plusieurs régions, préfectures, provinces ou communes ou, le cas échéant, sur l'ensemble du territoire national, chaque fois que la vie et la sécurité des personnes sont mises en péril à cause de la propagation des maladies contagieuses ou épidémiques et que la nécessité exige la prise des mesures d'urgence pour les protéger desdites maladies et d'en enrayer la propagation, afin de prévenir les risques pouvant en résulter.

ART. 2. – L'état d'urgence sanitaire est déclaré, s'il y échet, conformément aux dispositions de l'article premier ci-dessus, par décret pris sur proposition conjointe des autorités gouvernementales chargées de l'intérieur et de la santé, lequel décret détermine le ressort territorial dans lequel il s'applique, la durée pendant laquelle il prend effet et les mesures devant être prises.

La durée d'effet de l'état d'urgence sanitaire peut être prorogée conformément aux modalités fixées au premier alinéa ci-dessus.

ART. 3. – Nonobstant toute disposition législative et réglementaire en vigueur, le gouvernement prend, pendant la période de l'état d'urgence toutes les mesures nécessaires qu'exige cet état et ce, par des décrets, décisions réglementaires et administratives ou par des circulaires et avis, en vue d'assurer une intervention immédiate et urgente afin d'empêcher l'évolution épidémique de la maladie et de mobiliser tous les moyens disponibles permettant la protection de la vie des personnes et la garantie de leur sécurité.

Les mesures à prendre précitées ne font pas obstacle à la garantie de la continuité des services publics vitaux et des prestations fournies par eux aux usagers.

ART. 4. – Toute personne qui se trouve dans une zone où l'état d'urgence sanitaire est déclaré doit se conformer aux prescriptions et aux décisions émanant des autorités publiques citées à l'article 3 ci-dessus.

Le fait de contrevenir aux dispositions de l'alinéa précédent est puni d'un emprisonnement d'un à 3 mois et d'une amende de 300 à 1300 dirhams ou de l'une de ces deux peines seulement, et ce sans préjudice de sanction pénale plus grave.

Est puni de la même peine quiconque, par la violence, la menace, la fraude ou la contrainte, entrave l'exécution des décisions prises par les autorités publiques en application du présent décret-loi, ou incite autrui à contrevenir aux décisions citées au présent alinéa par discours, cris ou menaces proférés dans les lieux ou réunions publics, par des écrits, imprimés, photos ou disques vendus, distribués, mis en vente ou exposés dans les lieux ou réunions publics, par des affiches exposées au regard du public ou par les différents moyens d'information audiovisuelle ou électronique et tout autre moyen utilisant à cet effet un support électronique.

ART. 5. – Le gouvernement peut, en cas d'extrême nécessité, prendre, à titre exceptionnel, toute mesure d'ordre économique, financier, social ou environnemental revêtant un caractère urgent, et qui permet de contribuer directement à affronter les effets négatifs causés par la déclaration de l'état d'urgence sanitaire précité.

ART. 6. – Tous les délais prévus par les textes législatifs et réglementaires en vigueur sont suspendus pendant la période de l'état d'urgence sanitaire déclaré. Ils recommencent à courir à compter du lendemain de la levée de l'état d'urgence précité.

Sont exclus des dispositions du premier alinéa ci-dessus, les délais de recours en appel dans les affaires concernant les personnes poursuivies en état d'arrestation ainsi que les durées de la garde à vue et de la détention provisoire.

ART. 7. – Le présent décret-loi sera publié au *Bulletin officiel* et soumis à la ratification du Parlement au cours de sa session ordinaire suivante.

Fait à Rabat, le 28 rejeb 1441 (23 mars 2020)

SAAD DINE EL OTMANI.

Le texte en langue arabe a été publié dans l'édition générale du « Bulletin officiel » n° 6867 *bis* du 29 rejeb 1441 (24 mars 2020).

مرسوم رقم 2.20.293 بتاريخ (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا كوفيد-19

Décret n° 2-20-293 du 24 mars 2020 portant déclaration de l'état d'urgence sanitaire sur l'ensemble du territoire national pour faire face à la propagation du corona virus – covid 19

مرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور، ولا سيما الفصلين 90 و 92 منه ؛

وعلى اللوائح التنظيمية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ؛

وعلى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.168 الصادر في 25 من صفر 1397 (15 فبراير 1977) المتعلق باختصاصات العامل، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 554.65 الصادر في 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) بمثابة قانون يتعلق بوجوب التصريح ببعض الأمراض واتخاذ تدابير وقائية للقضاء عليها ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها ؛

وبالنظر إلى ما تقتضيه الضرورة الملحة من تدابير يجب اتخاذها لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير الصحة ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020)، ولا سيما المادة الثانية منه، يعلن عن حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني إلى غاية يوم 20 أبريل 2020 في الساعة السادسة مساء، وذلك من أجل مواجهة تفشي فيروس كورونا- كوفيد 19.

المادة الثانية

في إطار حالة الطوارئ الصحية المعلنة طبقا للمادة الأولى أعلاه، تتخذ السلطات العمومية المعنية التدابير اللازمة من أجل :

أ) عدم مغادرة الأشخاص لمحل سكناهم مع اتخاذ الاحتياطات الوقائية اللازمة، طبقا لتوجيهات السلطات الصحية ؛

ب) منع أي تنقل لكل شخص خارج محل سكناه، إلا في حالات الضرورة القصوى التالية :

- التنقل من محل السكنى إلى مقرات العمل، ولا سيما في المرافق العمومية الحيوية والمقاولات الخاصة والمهن الحرة في القطاعات والمؤسسات الأساسية المحددة بقرارات للسلطات الحكومية المعنية، مع مراعاة الضوابط التي تحددها السلطات الإدارية المعنية من أجل ذلك ؛

- التنقل من أجل اقتناء المنتجات والسلع الضرورية للمعيشة، بما في ذلك اقتناء الأدوية من الصيدليات ؛

- التنقل من أجل الذهاب إلى العيادات والمصحات والمستشفيات ومختبرات التحليلات الطبية ومراكز الفحص بالأشعة وغيرها من المؤسسات الصحية، لأغراض التشخيص والاستشفاء والعلاج؛

- التنقل لأسباب عائلية ملحة من أجل مساعدة الأشخاص الموجودين في وضعية صعبة، أو في حاجة إلى الإغاثة.

ج) منع أي تجمع أو تجمهر أو اجتماع لمجموعة من الأشخاص مهما كانت الأسباب الداعية إلى ذلك، ويستثنى من هذا المنع الاجتماعات التي تنعقد لأغراض مهنية، مع مراعاة التدابير الوقائية المقررة من قبل السلطات الصحية ؛

د) إغلاق المحلات التجارية وغيرها من المؤسسات التي تستقبل العموم خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلنة، ولا يمكن فتح هذه المحلات والمؤسسات من قبل أصحابها إلا لأغراضهم الشخصية فقط.

المادة الثالثة

عملا بأحكام المادة الثانية أعلاه، يتخذ ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم، بموجب الصلاحيات المخولة لهم طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية، جميع التدابير التنفيذية التي يستلزمها حفظ النظام العام الصحي في ظل حالة الطوارئ المعلنة، سواء كانت هذه التدابير ذات طابع توقعي أو وقائي أو حمائي، أو كانت ترمي الى فرض أمر بحجر صحي اختياري أو إجباري، أو فرض قيود مؤقتة على إقامة الأشخاص بمساكنهم، أو الحد من تنقلاتهم، أو منع تجمعهم، أو إغلاق المحلات المفتوحة للعموم، أو إقرار أي تدبير آخر من تدابير الشرطة الإدارية.

كما يخول لهم وللسلطات الصحية المعنية حق اتخاذ أي قرار أو إصدار أي أمر تستلزمه حالة الطوارئ الصحية المعلنة، كل في حدود اختصاصاته.

المادة الرابعة

يتعين على رؤساء الإدارات بمرافق الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية وكل مقاولة أو مؤسسة خاصة، تمكين الموظفين والأعوان والمأجورين التابعين لهم من رخص استثنائية للعمل تحمل أسماءهم، قصد الإدلاء بها عند الاقتضاء لدى السلطات العمومية المكلفة بالمراقبة.

المادة الخامسة

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية، ويسند تنفيذه إلى وزير الداخلية ووزير الصحة، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية،

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزير الصحة،

الإمضاء : خالد آيت طالب.

Décret n° 2-20-293 du 29 rejeb 1441 (24 mars 2020) portant déclaration de l'état d'urgence sanitaire sur l'ensemble du territoire national pour faire face à la propagation du corona virus - covid 19.

LE CHEF DU GOUVERNEMENT,

Vu les articles 90 et 92 de la Constitution ;

Vu les règlements de l'Organisation mondiale de la santé ;

Vu le dahir portant loi n° 1-75-168 du 25 safar 1397 (15 février 1977) relatif aux attributions du gouverneur, tel que modifié et complété ;

Vu le décret Royal n° 554-65 du 17 rabii I 1387 (26 juin 1967) portant loi rendant obligatoire la déclaration de certaines maladies et prescrivant des mesures prophylactiques propres à enrayer ces maladies ;

Vu le décret-loi n° 2-20-292 du 28 rejeb 1441 (23 mars 2020) édictant des dispositions particulières à l'état d'urgence sanitaire et les mesures de sa déclaration ;

Considérant la nécessité impérieuse exigeant la prise de mesures pour faire face à la propagation du corona virus - covid 19 ;

Sur proposition du ministre de l'intérieur et du ministre de la santé ;

Après délibération en conseil du gouvernement,

DÉCRÈTE :

ARTICLE PREMIER. – En application du décret-loi n° 2-20-292 du 28 rejeb 1441 (23 mars 2020), notamment son article 2, l'état d'urgence sanitaire est déclaré sur l'ensemble du territoire national jusqu'au 20 avril 2020 à 18 heures, et ce afin de faire face à la propagation du corona virus-covid 19.

ART. 2. – Dans le cadre de l'état d'urgence sanitaire déclaré conformément à l'article premier ci-dessus, les autorités publiques concernées prennent les mesures nécessaires pour :

a) que les personnes ne quittent pas leurs domiciles, et prennent les mesures préventives nécessaires, conformément aux orientations des autorités sanitaires ;

b) L'interdiction du déplacement de toute personne hors son domicile, sauf dans les cas d'extrême nécessité suivants :

- le déplacement du domicile au lieu de travail, notamment les services publics vitaux, les entreprises privées, les professions libérales dans les secteurs et les établissements essentiels fixés par arrêtés des autorités gouvernementales concernées, sous réserve des règlements fixés par les autorités administratives concernées à cet effet ;
- le déplacement pour l'achat de produits et marchandises de première nécessité, y compris l'achat de médicaments auprès des officines ;
- le déplacement pour se rendre aux cabinets médicaux, cliniques, hôpitaux, laboratoires d'analyses médicales, centres de radiologie et autres établissements de santé, aux fins de diagnostic, d'hospitalisation et de soins ;
- le déplacement pour motif familial impérieux pour l'assistance des personnes en situation difficile ou qui ont besoin de secours.

c) L'interdiction de tout rassemblement, attroupement ou réunion d'un groupe de personnes quel qu'en soit le motif. Sont exceptées de cette interdiction, les réunions tenues à des fins professionnelles, sous réserve de prendre les mesures préventives édictées par les autorités sanitaires ;

d) La fermeture des commerces et autres établissements recevant le public pendant la période de l'état d'urgence sanitaire déclaré. Il ne peut être procédé à l'ouverture desdits commerces et établissements par leurs propriétaires que pour leurs seuls besoins personnels.

ART. 3. – En application des dispositions de l'article 2 ci-dessus, les walis de régions et les gouverneurs des préfectures et provinces, prennent en vertu des attributions qui leur sont conférées par les textes législatifs et réglementaires, toutes les mesures d'exécution nécessaires au maintien de l'ordre public sanitaire dans le cadre de l'état d'urgence déclaré, que lesdites mesures aient un caractère prévisionnel, préventif ou de protection, ou tendent à imposer une mise en quarantaine volontaire ou obligatoire, à imposer des restrictions temporaires sur le séjour des personnes à leurs domiciles, à limiter leurs déplacements, à interdire leurs rassemblements, à prescrire la fermeture des locaux ouverts au public ou à édicter toute autre mesure de police administrative.

Les walis et gouverneurs et les autorités sanitaires concernées sont habilités, chacun dans les limites de ses attributions, à prendre toute décision ou à dicter toute prescription qu'exige l'état d'urgence sanitaire déclaré.

ART. 4. – Les chefs des administrations relevant des services de l'Etat, des collectivités territoriales et des établissements et entreprises publics et toute entreprise ou établissement privé, sont tenus de remettre aux fonctionnaires, agents et salariés relevant d'eux des autorisations exceptionnelles de travail portant leurs noms, aux fins de présentation, le cas échéant, auprès des autorités publiques chargées du contrôle.

ART. 5. – Le ministre de l'intérieur et le ministre de la santé sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera publié au *Bulletin officiel*.

Fait à Rabat, le 29 rejeb 1441 (24 mars 2020).

SAAD DINE EL OTMANI.

Pour contreseing :

Le ministre de l'intérieur,
ABDELOUAFI LAFTIT.

Le ministre de la santé,
KHALID AIT TALEB.

Le texte en langue arabe a été publié dans l'édition générale du « Bulletin officiel » n° 6867 *bis* du 29 rejeb 1441 (24 mars 2020).

Circulaire du Ministre de l'intérieur n° F 1248 du 25 Mars 2020 sur la lutte contre la pandémie du cornavirus (Covid-19) et ses effets sur les plans sanitaire, économique et social.

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR

Direction Générale des Collectivités Territoriales
Direction des Finances des Collectivités Territoriales
N° : F/1248
Date : 25 Mars 2020

Le Ministre de l'Intérieur

A

Madame et Messieurs
les Walis des régions et Gouverneurs des Préfectures et Provinces du Royaume

Objet : Lutte contre la pandémie du coronavirus (Covid-19) et ses effets sur les plans sanitaire, économique et social.

Réf. :
- Décret-loi n°2-20-292 en date du 28 rajab 1441 (23 mars 2020) relatif à l'état d'urgence sanitaire et aux procédures de sa déclaration ;
- Décret n°2-20-293 du 29 rajab 1441 (24 mars 2020) relatif à l'instauration de l'état d'urgence sanitaire dans l'ensemble du territoire nationale.

Dans le cadre des mesures prises pour contrecarrer l'aggravation de la pandémie du coronavirus (Covid-19) et lutter contre ses effets sur les plans sanitaire, économique et social, conformément aux Hautes Directives de **Sa Majesté le Roi Mohammed VI que Dieu l'Assiste**, deux décrets ont été adoptés par le gouvernement ; un décret-loi relatif à l'état d'urgence sanitaire et aux procédures de sa déclaration et un autre décret instaurant l'état d'urgence sanitaire dans l'ensemble du territoire national jusqu'au 20 avril 2020.

Pour permettre aux Collectivités Territoriales de prendre part à la lutte contre cette pandémie et contre ses effets durant cette période d'urgence, les présidentes et les présidents des conseils des Collectivités Territoriales sont autorisés à opérer des modifications de leurs budgets, sans délibérations de leurs conseils ; soit par l'ouverture de nouveaux crédits budgétaires à gager sur des ressources disponibles non encore programmées, soit par virement et reprogrammation de crédits antérieurs. Ces modifications peuvent être opérées soit par autorisations spéciales ou par décisions de virement, signées par leurs soins et visées par les walis et gouverneurs des préfectures et provinces du Royaume.

Ces modifications budgétaires seront opérées en application des dispositions de l'article 3 du décret-loi n° 2-20-292 sus cité qui édicte que "**nonobstant toutes les dispositions législatives et règlementaires en vigueur, le gouvernement prend, pendant la période de l'état d'urgence, toutes les mesures nécessaires à la gestion de cette situation d'urgence par des décrets, des décisions administratives, des circulaires ou encore des communiqués, en vue de l'intervention immédiate et urgente pour contrecarrer l'aggravation de l'état épidémique de la maladie et la mobilisation de tous les moyens pour la préservation de la vie des individus et la sauvegarde de leur sécurité**".

Les crédits ainsi ouverts, doivent concerner exclusivement les charges liées à la lutte contre la pandémie du coronavirus et ses effets. Il importe aussi de souligner que les charges qui feront l'objet de cette procédure exceptionnelle doivent être appréciées par les présidentes et les présidents en concertation avec les walis et gouverneurs.

Elles concerneront l'achat de matériel et d'équipement, l'achat de petits matériel, de produits et de fournitures et les prestations de services. Toutefois, d'autres charges se rapportant à la lutte contre les effets de la pandémie ; telles que l'achat de fournitures ou de prestations de services de secours et d'assistance aux indigents et nécessiteux, peuvent être effectuées.

Par ailleurs, s'agissant de prestations à réaliser d'une extrême urgence résultant de circonstances imprévisibles ayant pour objet de faire face à la survenance d'un évènement catastrophique- pandémie-, les dépenses liées à cette opération peuvent être passées par voie de marchés négociés conformément aux dispositions du 4ème paragraphe du 2ème l'alinéa de l'article 86 du décret n° 2.12.349 du 08 joumada 1er 1434 (20 mars 2013) relatif aux marchés publics.

Enfin, je vous demande d'inviter les présidentes et les présidents des conseils des Collectivités relevant de votre commandement à prendre les mesures nécessaires à la bonne réussite de cette opération, tel que précisé ci-dessus, et de demander par la même à vos services compétents de les accompagner avec toute l'attention et toute la célérité qui s'imposent.

Pour le Ministre de l'Intérieur et par délégation
Le Gouverneur, Directeur des Finances Locales

Signé : Hamza BELKEBIR

منشور رئيس الحكومة رقم 03/2020 بتاريخ 25 مارس 2020 المتعلق بتأجيل الترقيات وإلغاء مباريات التوظيف

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم



ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

منشور رقم 03 / 2020

الرباط، في 30 رجب 1441
25 مارس 2020

السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون
والمندوبون السامون والمندوب العام

الموضوع: تأجيل الترقيات وإلغاء مباريات التوظيف

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فلا يخفى عليكم أن مواجهة الانعكاسات السلبية لانتشار جائحة وباء فيروس كورونا على بلادنا، تقتضي تظافر جهود الجميع، وتعبئة كل الموارد المتاحة لتجاوز هذه الظرفية الصعبة.

وفي هذا السياق، وسعيا إلى تخفيف العبء عن ميزانية الدولة وتمكينها من توجيه الموارد المالية المتاحة نحو مواجهة التحديات المطروحة، فقد تقرر اتخاذ بعض التدابير الاستثنائية التي تهم إدارات الدولة، والجماعات الترابية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والهيئات والمؤسسات التي تؤدى أجور مستخدميها من الميزانية العامة.

ويتعلق الأمر بما يلي:

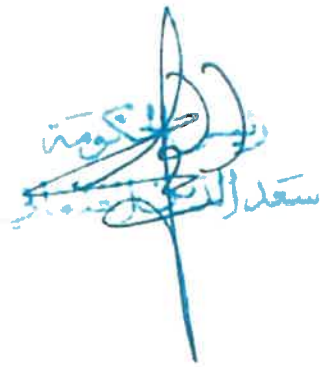
1 – تأجيل تسوية جميع الترقيات المبرمجة في ميزانية السنة الجارية، غير المنجزة لحد الآن، حيث يتعين على الآمرين بالصرف عدم عرض مشاريع القرارات المجسدة لهذه الترقيات على مصالح المراقبة المالية المعنية؛

2 – تأجيل جميع مباريات التوظيف، ما عدا تلك التي سبق الإعلان عن نتائجها، علما أنه سيتم العمل على الاستجابة لحاجيات الإدارات العمومية من التوظيفات، بعد تجاوز هذه الأزمة بحول الله وفي حدود الإمكانات المتاحة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التدابير الاستثنائية لا تشمل الموظفين والأعوان التابعين للإدارات المكلفة بالأمن الداخلي ومهنيي قطاع الصحة.

وعليه، أهيب بكم أن تسهروا على حسن تطبيق هذه التدابير، وأن تعطوا تعليماتكم للمصالح التابعة لكم للعمل على تفعيلها.

مع خالص التحيات، والسلام.



منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم E 2138 بتاريخ 26 مارس 2020
حول تسريع وتيرة تسديد مستحقات المقاولات.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration

Le Ministre

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

الوزير

2138 /E

26 مارس 2020

إلـــى

السيد وزير الدولة والسيدات والسادة الوزراء والمندوبين السامين والمندوب العام والرؤساء والرؤساء المديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع: تسريع وتيرة تسديد مستحقات المقاولات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، وفي ظل التداعيات والآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" ببلادنا على جل القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، وما سيترتب عن ذلك من ضغط على خزينة المقاولات وخاصة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، صار من اللازم اتخاذ إجراءات استعجالية لتسريع صرف مستحقات هذه المقاولات لدى الإدارات والمقاولات والمؤسسات العمومية، وذلك حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة.

وللتذكير، فقد تم التأكيد في عدة خطب ملكية سامية على ضرورة احترام الإدارات ومؤسسات الدولة لآجال الأداء التي ينص عليها القانون، كان آخرها الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2018، والذي أكد فيه جلالته على ضرورة التزام الإدارات العمومية، خاصة الجماعات الترابية، بتسديد ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، باعتبار أن أي تأخير في هذا الإطار قد يؤدي إلى إفلاسها، مع ما يترتب عن ذلك من فقدان للعديد من مناصب الشغل.

في هذا الإطار، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في نص الخطاب السالف الذكر، وللحد من التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" على النسيج الاقتصادي الوطني، أهيب بكم إعطاء تعليماتكم للمصالح المختصة التابعة لكم قصد الحرص على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه جميع الشركاء والموردين للطلبيات العمومية من مقاولات ومكاتب للدراسات والمراقبة ومكاتب للمهندسين...، وبذل كل الجهود حتى يتم تسريع أداء ديونهم المستحقة اتجاه كل الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية.

وفي الأخير، إذ أؤكد على أهمية تظافر جميع الجهود للتصدي للآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" على اقتصادنا الوطني، فإني أهيب بكم الحزم في تفعيل مضامين هذا المنشور حتى لا تتطور المخاطر الاقتصادية المترتبة عنها إلى مخاطر مالية تهدد النسيج المقاولاتي ببلادنا، مع ما يترتب عن ذلك من فقدان لمناصب الشغل وتداعيات اجتماعية وخيمة.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية
وإصلاح الإدارة

إمضاء: محمد بنشعبون

Circulaire du Ministre de l'Intérieur N° F/ 1258 du 27 Mars 2020 sur l'Approvisionnement des bureaux communaux d'hygiène (BCH)

par les moyens de protection individuelle et les produits de désinfection des lieux publics.

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Intérieur

DIRECTION GENERALE DES COLLECTIVITES LOCALES
DIRECTION DE LA PLANIFICATION ET DE L'EQUIPEMENT
N° F/1248 /DHEV
Date : 27 MARS 2020

Le Ministre de l'Intérieur
A
Madame et Messieurs les Walis des Régions et Gouverneurs des Préfectures, des Provinces et des Préfectures d'Arrondissements

Objet : Approvisionnement des Bureaux Communaux d'Hygiène (BCH) par les moyens de protection individuelle et les produits de désinfection des lieux publics.

Dans le cadre des efforts déployés par l'Etat et les Collectivités Territoriales pour circonscrire la propagation du coronavirus Covid – 19, les Bureaux Communaux d'Hygiène relevant des Collectivités Territoriales sont mobilisés aux cotés des structures sanitaires pour assurer la désinfection des lieux publics, le constat des décès à domicile, la gestion des dépouilles dans les morgues communales et les autopsies.

Compte tenu de la situation actuelle, et suite aux multiples requêtes formulées par les BCH concernant la difficulté d'approvisionnement en moyens de protection et de désinfection, il convient de mettre en œuvre les mesures d'hygiène et de protection nécessaires afin d'éviter tout risque de transmission et de propagation de la pandémie.

De ce fait, et pour permettre aux personnel des BCH d'intervenir avec la sécurité, l'efficacité et la rapidité appropriées, Madame et Messieurs les Walis et Gouverneurs sont appelés, conformément aux dispositions de la circulaire F/1248 du 25 mars 2020, à Inciter les communes à s'approvisionner d'urgence en matériels, équipements, produits et fournitures nécessaires à la lutte contre la pandémie et à doter les BCH des équipements de protection individuelle nécessaires contre la contamination (les combinaisons de haute protection pour les cas de décès, les masques FFp2, les gants, les bottes, les lunettes de protection et les chaussons .....).

Par ailleurs, et pour garantir l'efficacité des opérations de désinfection des lieux publics effectuées par le personnel des BCH, Madame et Messieurs les Walis et Gouverneurs sont appelés à :

- Inciter les présidents des communes à n'acquérir et à n'utiliser dans les opérations de désinfection que les produits homologués par le Ministère de la Santé et conformément aux protocoles arrêtés.

- Mobiliser au profit des opérations de désinfection, les moyens mis à la disposition des comités préfectoraux et provinciaux de la gestion intégrée de lutte anti-vectorielle notamment les véhicules équipés de canons pulvérisateurs, les atomiseurs, les pulvérisateurs manuels ou à moteur...

Enfin, tout en vous signalant l'urgence de la situation et l'importance accordée à cette opération, Madame et Messieurs les Walis et Gouverneurs sont invités à veiller à la bonne exécution des directives, objet de la présente circulaire.

Pour le Ministre de l'Intérieur et par délégation
Le Gouverneur Directeur des Finances Locales

Signé : Hamza BELKEBIR

منشور وزير الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة رقم C9/20/DEPP بتاريخ 31 مارس 2020 في شان الإجراءات المواكبة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية من اجل ضمان المرونة في التدبير خلال فترة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

Circulaire du Ministre de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration n° C9/20/DEPP du 31 Mars 2020, relative aux mesures d'accompagnement aux Établissements et entreprises publics (EEP).

Royaume du Maroc
Ministère de l'Économie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Le Ministre

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
الوزير

إلـــــى

السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين
ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين
ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع: إجراءات مواكبة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل ضمان المرونة في التدبير خلال فترة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، في إطار حالة الطوارئ الصحية التي تشهدها المملكة، قامت الحكومة باتخاذ جملة من الإجراءات الصارمة من أجل احتواء جائحة فيروس "كوفيد-19» وحصر انتشاره والحد من آثاره السلبية على القطاعات الاقتصادية وعلى التماسك الاجتماعي. وفي هذا السياق، تم اتخاذ عدة إجراءات لإرساء مرونة إدارية من شأنها ضمان استمرارية القطاعات الأكثر حيوية.

وكما تعلمون، فقد تم الترخيص للحكومة بموجب المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر بتاريخ 23 مارس 2020 والمتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، باتخاذ التدابير اللازمة التي تقتضيها حالة الطوارئ الصحية ، لفترة محددة، وذلك من خلال مراسيم وقرارات تنظيمية وإدارية

أو بواسطة مناشير وبلاغات، من أجل التدخل العاجل والفوري للحد من تفاقم تداعيات الوباء وتعبئة جميع الوسائل اللازمة لحماية الأشخاص وضمان سلامتهم وكذلك اتخاذ، بصفة استثنائية، أي إجراء ذي طابع اقتصادي أو مالي أو اجتماعي أو بيني الذي يكتسي صبغة الاستعجال.

وفي هذا الإطار وموازاة مع الإجراءات سالفة الذكر وبغية تمكين المؤسسات والمقاولات العمومية من ضمان استمرارية أنشطتها وذلك بالحد من الإكراهات الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية **واستثناء من المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل**، فقد تقرر اتخاذ مجموعة من التدابير **بشكل موقت واستثنائي** خلال هذه الفترة. ويتعلق الأمر بما يلي :

1. ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم 2020:

يرخص للمؤسسات والمقاولات العمومية التي لم تستوف، قبل تاريخ صدور هذه الدورية، إجراءات المصادقة على ميزانيتها، بمواصلة الإلتزام بنفقاتها. وستتخذ هذه الوزارة الإجراءات اللازمة من أجل التأشير على مشاريع الميزانيات بمجرد التوصل بها من طرف الهيئات المعنية أو الموافقة عليها بواسطة البريد الإلكتروني، وذلك في إنتظار توفر الظروف الملائمة لانعقاد الأجهزة التداولية والتي تملك كامل الصلاحية للمصادقة عليها أو إدخال التعديلات الضرورية إن اقتضى الحال.

ويجب التذكير بضرورة تقيد المؤسسات والمقاولات العمومية بالتوجيهات المضمنة في منشور رئيس الحكومة رقم 2020/03 بتاريخ 25 مارس 2020 خاصة فيما يتعلق بالترقيات والتوظيفات.

كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات والمقاولات العمومية مطالبة بالتقيد بمضمون الدورية رقم E/2138 بتاريخ 26 مارس 2020 الموجهة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة إلى مختلف القطاعات الوزارية لدعوتها إلى اتخاذ

الإجراءات الضرورية للوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه جميع الشركاء وموردي الطلبيات العمومية، خاصة منها المقاولة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وبذل كل الجهود من أجل تسريع أداء مستحقاتهم، علما أن الهدف من ذلك يتمثل في تقليص الضغط على خزينة مختلف مكونات النسيج الاقتصادي الوطني حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها المالية.

2. **الإلتزام بنفقات الاستثمار والتسيير:**

- يمكن للآمرين بالصرف بالمؤسسات والمقاولات العمومية اختيار، تحت مسؤوليتهم، مسطرة الالتزام بالنفقات التي يرونها مناسبة (طلبات العروض أو صفقات تفاوضية أو سندات الطلب دون تحديد سقف لها).

وفي حالة اللجوء إلى طلبات العروض، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة إلى نشر إعلاناتها على مستوى بوابة الصفقات العمومية والإصدارات الإلكترونية للصحف وكذلك، عند الاقتضاء، على مستوى المواقع الإلكترونية الخاصة بهذه الهيئات؛

- لا يعتبر، بالنسبة للمؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية، حضور ممثلي وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة إلزاميا في أشغال اللجان المكلفة بطلبات العروض. وسيواصل مراقبو الدولة فحص ملفات طلبات العروض عن بعد وإرسال ملاحظاتهم للمؤسسات العمومية المعنية وكذا مواكبة هذه الهيئات وتقديم المشورة لها عن طريق أية وسيلة إلكترونية ملائمة (البريد الإلكتروني، تقنيات ووسائل الاتصال عبر الصوت والصورة...)؛
- لا يشترط الحصول على التأشير المسبق لمراقبي الدولة بالنسبة للصفقات والعقود الخاضعة للقانون العادي، المبرمة من طرف المؤسسات العمومية المعنية خلال فترة حالة الطوارئ الصحية. ويسمح للآمرين بالصرف المعنيين بالشروع، تحت مسؤوليتهم، في إجراءات أداء الصفقات والعقود سالفة

الذكر والتي ستخضع لعمليات التحقق والمراقبة بعد نهاية فترة حالة الطوارئ الصحية.

وفي هذا الإطار، يتعين على المؤسسات العمومية المعنية توجيه نسخ من الصفقات والعقود المبرمة خلال هذه الفترة وكذا جميع الوثائق المتعلقة بها (محاضر، تقارير...) إلى مراقبي الدولة عبر البريد الإلكتروني.

3. أداء نفقات المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية والنوعية:

- يتعين على الخزنة المكلفين بالأداء والوكلاء المحاسبين والوكلاء المفوضين اتخاذ كافة التدابير اللازمة وبذل المزيد من الجهود لتسريع وتيرة أداء النفقات وتقليص آجالها وذلك للحد من آثار الوضعية الحالية. ومن أجل التوقيع على أوامر ووسائل الأداء، يتعين على الخزنة المكلفين بالأداء ووالوكلاء المحاسبين والوكلاء المفوضين الاكتفاء بالوثائق المثبتة لصحة عمليات الأداء في صيغتها الإلكترونية المتوصل بها من طرف الآمرين بالصرف وذلك حسب الإمكانيات المتاحة لكل مؤسسة، على أن تتم موافاة الخزائن المكلفة بالأداء بنسخ من هذه الوثائق في شكلها الورقي مشهود على مطابقتها لأصولها بمجرد انتهاء فترة الطوارئ الصحية.

وستعمل وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية المنشآت العامة والخوصصة)، على تتبع سير أداءات هذه المؤسسات، كل حالة على حدة، من أجل اتخاذ إجراءات إضافية للتغلب على الصعوبات والحالات المستعصية لضمان مرونة في تدبير أداءات المؤسسات العمومية المعنية.

4. تدابير استثنائية تتعلق بإبرام وإنجاز الصفقات:

بشكل استثنائي ومن أجل تقليص مخاطر انتشار جائحة فيروس "كوفيد-19" واحتواء انتشاره خلال عمليات تقديم طلبات العروض، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية:

- مدعوة إلى عدم تسليم ملفات طلبات العروض في شكل ورقي إلى المنافسين الراغبين في المشاركة في طلبات العروض حيث ينبغي تحميل هذه الملفات من خلال بوابة الصفقات العمومية أو، عند الاقتضاء، من الموقع الإلكتروني الخاص بهذه الهيئات؛
- مخولة بإجراء عملية فتح الأظرفة في جلسة مغلقة بدل جلسة عمومية؛
- مطالبة بتفعيل كل الإمكانات المتاحة للإعتماد على التواصل الإلكتروني مع المتنافسين والحد من تبادل الوثائق على شكل ورقي.

فيما يتعلق بالصفقات أو سندات الطلب قيد الإنجاز والتي من المحتمل أن تتأثر الأجال التعاقدية لإنجازها بسبب الظرفية الحالية، يمكن للمؤسسات والمقاولات العمومية الاستناد على ظروف القوة القاهرة المنصوص عليها في دفتر الشروط الإدارية العامة المعمول به لمنح مهلة إضافية تعادل فترة حالة الطوارئ الصحية المعلنة من قبل السلطات العمومية وذلك عند طلبها من طرف الموردين. ويسمح لأصحاب المشاريع اللجوء إلى ملحق للتنصيص على هذا التمديد مباشرة بعد رفع حالة الطوارئ الصحية.

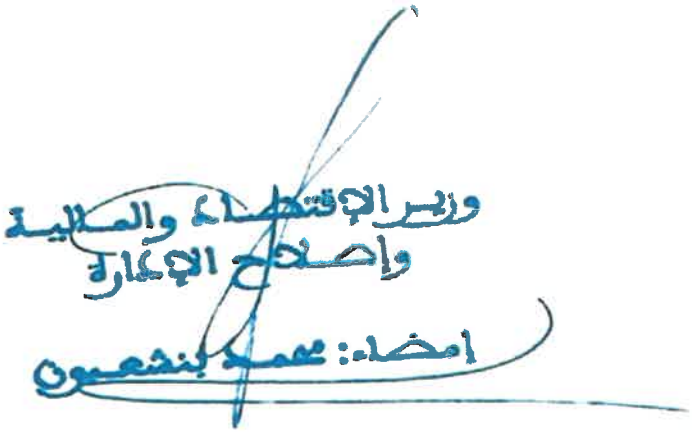
5. تدبير حسابات المؤسسات العمومية برسم 2019:

طبقا للقوانين المتعلقة بإحداث المؤسسات العمومية، فإن المديرين والمديرين العامين مطالبون بتسريع وضع الحسابات السنوية برسم سنة 2019.

ويسمح للمديرين والمديرين العامين للمؤسسات العمومية التي لم تعقد مجالسها التداولية قبل تاريخ صدور هذه الدورية، أن يقوموا بالإجراءات المتعلقة بالتصريح ونشر هذه الحسابات وكذلك دفع مستحقات الدولة طبقا لمقتضيات قانون المالية برسم سنة 2020.

ويتعين عرض هذه الحسابات على الأجهزة التداولية للمؤسسات العمومية بمجرد رفع حالة الطوارئ الصحية.

وتقبلوا، السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية، خالص التحيات والسلام.



Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration

Le Ministre

.....C.9./20/DEPP

3 1 MARS 2020

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
الوزير

A

Mesdames et Messieurs les Présidents, Présidents Directeurs Généraux, Présidents de Directoire, Directeurs Généraux et Directeurs des Etablissements et Entreprises Publics

Objet : Mesures d'accompagnement au profit des Etablissements et Entreprises Publics pour assurer des souplesses dans la gestion pendant la période de l'état d'urgence sanitaire liée à la pandémie du coronavirus "Covid-19"

Dans le cadre de l'état d'urgence sanitaire que connait notre pays, le Gouvernement a procédé à la mise mise en place d'une série de mesures rigoureuses pour contenir la pandémie du coronavirus "Covid-19", endiguer sa propagation et limiter ses impacts sur les secteurs économiques et sur la cohésion sociale. A cet égard, des mesures ont été consacrées à la mise en place de plusieurs flexibilités et souplesses administratives à même de permettre la poursuite des activités des secteurs vitaux de l'économie nationale.

Ainsi que vous le savez et en vertu du décret loi n° 2.20.292 du 23 mars 2020 relatif à l'état d'urgence sanitaire et aux actions nécessaires à sa déclaration, les autorités gouvernementales sont habilitées à adopter les mesures qui s'imposent dans le contexte de cet état d'urgence sanitaire, pour une période limitée, et ce par voie de décrets, d'arrêtés ou par le biais de circulaires ou de communiqués permettant l'intervention rapide et immédiate pour éviter l'aggravation de la pandémie et assurer la mobilisation de tous les moyens nécessaires à la protection des personnes et à leur sécurité ainsi que la prise, à titre exceptionnel, de toute mesure à caractère économique, financier, social ou environnemental ayant un caractère d'urgence.

Direction des Entreprises Publiques et de la Privatisation

Dans ce cadre et parralèllement aux mesures susmentionnées et afin de permettre aux Etablissements et Entreprises Publics d'assurer la continuité de leurs activités en limitant les contraintes liées à l'état d'urgence sanitaire et **par dérogation aux dispositions législatives et règlementaires en vigueur**, les mesures, ci-après, sont à mettre en œuvre, **à titre provisoire et exceptionnel**, durant cette période :

1- **Budgets des Etablissements et Entreprises Publics au titre de l'exercice 2020 :**

Les Etablissements et les Entreprises Publics dont les budgets n'ont pas été arrêtés par leurs Organes Délibérants, avant la date de diffusion de la présente circulaire, sont autorisés à continuer à engager leurs dépenses. Ce Département prendra les mesures nécessaires pour procéder au visa des projets de budgets dès leur transmission par les organismes concernés ou pour donner son accord sur lesdits projets par voie électronique, et ce, dans l'attente des conditions appropriées pour la tenue des Organes Délibérants qui ont toute la latitude d'adopter ces budgets ou d'y apporter les modifications si nécessaire.

A ce titre, les Etablissements et les Entreprises Publics sont tenus de veiller au respect des orientations contenues dans la circulaire de Monsieur le Chef du Gouvernement n° 03/2020 du 25 mars 2020 notamment en ce qui concerne les avancements du personnel et les recrutements.

Il convient de rappeler, également, que les Etablissements et Entreprises Publics sont tenus de mettre en œuvre les orientations prévues par la circulaire n° E/2138 du 26 mars 2020 adressée par le Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration aux différents Départements Ministériels et aux Etablissements et Entreprises Publics les invitant à prendre les dispositions nécessaires pour accélérer le processus des paiements au profit de leurs créanciers, en particulier les TMPE et les PME. L'objectif étant la réduction de la pression sur la trésorerie des différentes composantes du tissu économique afin de leur permettre de remplir leurs obligations financières.

Royaume du Maroc – Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration – Direction des Entreprises Publiques et de la Privatisation

2- **Engagement des dépenses d'investissement et de fonctionnement :**

- les ordonnateurs des Etablissements et Entreprises Publics peuvent adopter, sous leur responsabilité, la procédure d'engagement des dépenses qu'ils jugent opportune (appel d'offres, marché négocié ou bons de commande sans limitation du seuil).

  En cas de lancement d'appels d'offres, les EEP sont invités à publier les avis correspondants au niveau du portail des marchés publics et au niveau des éditions électroniques des journaux et le cas échéant, au niveau de leurs propres sites ;

- Pour les Etablissements Publics soumis au contrôle préalable, la présence des représentants du Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration aux travaux des commissions d'appels n'est pas obligatoire. Les Contrôleurs d'Etat continueront à examiner les dossiers d'appels d'offres à distance et à transmettre leurs observations éventuelles aux Etablissements Publics concernés, et ce, par voie électronique. Ils continueront, également, à accompagner lesdits Etablissements par tout moyen électronique adéquat (email, vidéo-conférence...) ;

- le visa préalable, par les Contrôleurs d'Etat, des marchés et des contrats de droit commun conclus, pendant la période d'urgence sanitaire, par les Etablissements Publics concernés n'est pas requis. Ces marchés et contrats seront présentés au paiement sous la seule responsabilité des ordonnateurs concernés et feront l'objet de missions de vérification dès la fin de cette période.

  A cet effet, les Établissements Publics concernés sont tenus de transmettre aux Contrôleurs d'Etat, par voie électronique, des copies des dossiers relatifs aux marchés et contrats conclus durant cette période ainsi que toutes les pièces justificatives y afférentes (procès-verbaux, rapports...).

3- **Paiement des dépenses des Etablissements Publics soumis au contrôle préalable et spécifique :**

Les Trésoriers Payeurs, les Agents Comptables et les Fondés de Pouvoir sont invités à prendre les diligences nécessaires et à fournir plus d'efforts pour accélérer

Direction des Entreprises Publiques et de la Privatisation

le paiement des dépenses et réduire leurs délais de paiement, afin de limiter les répercussions de la situation actuelle. Pour la signature des ordres et moyens de paiement, les Trésoriers Payeurs, les Agents Comptables et les Fondés de Pouvoir doivent se limiter aux pièces justificatives transmises, par voie électronique, par les ordonateurs, et ce, en fonction des moyens de chaque Etablissement, sachant que des copies certifiées conformes à l'original de ces pièces justificatives doivent être remises aux pairies dès la fin de l'état d'urgence sanitaire.

Le Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration (Direction des Entreprises Publiques et de la Privatisation) assurera le suivi de la situation des paiements de ces Etablissements, au cas par cas, afin de prendre des mesures supplémentaires pour surmonter les difficultés et les situations délicates, en vue garantir une souplesse dans la gestion des paiements des Etablissements Publics concernés.

4- <u>Mesures dérogatoires concernant la conclusion et l'exécution des marchés :</u>

Afin de contenir la pandémie du coronavirus "Covid-19" et de limiter les risques de sa propagation au cours du processus d'appels d'offres, et à titre exceptionnel, les Etablissements et Entreprises Publics sont :

- invités à ne pas remettre, sous format papier, les dossiers d'appels d'offres aux concurrents désirant participer à des appels d'offres. Lesdits dossiers sont à télécharger du portail des marchés publics ou, le cas échéant, du site web des Etablissements et Entreprises publics concernés ;
- autorisés à procéder à l'ouverture des plis à huit clos au lieu de la séance publique ;
- appelés à prioriser le recours à la voie électronique pour l'échange et communication avec les concurrents et réduire l'usage des documents physiques.

S'agissant des marchés ou de bons de commande en cours d'exécution et dont les délais contractuels d'exécution risquent d'être affectés par la conjoncture actuelle, les Etablissements et Entreprises Publics peuvent faire valoir les cas de force majeure prévus par les cahiers des clauses administratives et générales en vigueur pour

accorder, aux prestataires qui le demandent, un délai supplémentaire équivalent au délai de l'état d'urgence sanitaire annoncée par les pouvoirs publics. Les maîtres d'ouvrages procèderont, immédiatement après la levée de l'état d'urgence, à l'établissement des avenants pour constater cette prorogation de délais.

5- <u>Comptes des Etablissements Publics au tire de 2019 :</u>

Conformément aux textes de création des Etablissements Publics, les Directeurs Généraux et Directeurs sont invités à accélérer l'établissement des comptes annuels au titre de l'exercice 2019.

Les Directeurs Généraux et Directeurs des Etablissements Publics dont les organes délibérants n'ont pas tenu leur réunion avant la date de diffusion de la présente circulaire, sont autorisés à procéder aux diligences de communication et de publication de ces comptes et également à verser les produits revenant au budget de l'Etat conformément aux dispositions de la loi de finances 2020.

Ces comptes seront soumis aux organes délibérants des Etablissements Publics concernés dès la fin de la période d'urgence sanitaire.

Veuillez agréer, Mesdames et Messieurs les Présidents, Présidents Directeurs Généraux, Présidents de Directoire, les Directeurs Généraux et Directeurs, l'expression de ma considération distinguée.

Ministre de l'Economie, des Finances
et de la Réforme de l'Administration

Signé: Mohamed BENCHAABOUN

Circulaire du Ministre de l'Intérieur N° 6335 du 01 Avril 2020 sur la Gestion des décès de cas suspects ou confirmés de Covid -19.

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
DIRECTION GENERALE DES AFFAIRES INTERIEURES
Direction des Affaires Générales

N° /DGAI/DAG

Rabat, le 01 AVR. 2020

Centre Transmissions
N° 6335
01 AVR 2020

Le Ministre de l'Intérieur

A

Madame et Messieurs les Walis des Régions et
Gouverneurs des Préfectures et Provinces du Royaume

Objet : Gestion des décès de cas suspects ou confirmés de Covid-19

Dans le cadre des mesures prises pour contrecarrer la propagation de la pandémie du nouveau coronavirus et afin d'assurer une gestion efficace et appropriée des dépouilles lors des décès au niveau des structures hospitalières ou à domicile, sans risque sanitaire pour la famille et l'entourage du défunt ni pour les personnes qui manipulent les corps ou assurent leur transport ou leur inhumation, Madame et Messieurs les Walis et Gouverneurs sont appelés à prendre les mesures suivantes :

- Coordonner avec les services déconcentrés de la Santé, en cas de décès de Covid-19, pour veiller au respect des procédures sanitaires (sac mortuaire, désinfection des surfaces interne et externe, mise en cercueil), et permettre l'inhumation dans les plus brefs délais.
- Veiller à ce que le transport du corps du lieu de décès vers le cimetière se fasse sans aucune interruption du trajet funéraire. Il est à souligner que l'inhumation doit se faire dans un cimetière situé dans la localité où a eu lieu le décès ou, à défaut, dans le cimetière le plus proche.
- **Interdire, jusqu'à nouvel ordre, les transferts de cercueils inter-villes quelle que soit la cause du décès.**
- Inviter les présidents des communes à adopter les mesures suivantes :
  - En cas de décès suspect de Covid-19 survenu à domicile, le médecin ou l'infirmier constatant le décès prendra attache avec les services déconcentrés du Ministère de la Santé pour effectuer le prélèvement et, le cas échéant, l'enquête épidémiologique nécessaires. La gestion de la dépouille devrait se faire sur place (linceul, mise en sac mortuaire, cercueil) suivant les mesures définies dans les cas de décès confirmés CoViD-19. L'inhumation devrait se faire dans les plus brefs délais ;
  - Désinfecter le lieu de la survenue du décès selon la procédure sanitaire définie par le Ministère de la Santé;
  - Assurer la fourniture en sacs mortuaires et en cercueils en quantités suffisantes en anticipant les besoins ;

- Assurer le transport funéraire et l'enterrement des dépouilles des personnes indigentes qui ne peuvent être effectués par leurs proches ou un tiers-payeur ;
- Sensibiliser et informer les équipes de récupération des dépouilles et les opérateurs publics et privés de transport de corps sur les mesures de protection individuelle afin d'atténuer les risques de transmission et de propagation de la maladie lors de la manipulation des dépouilles./.

Ampliation à Messieurs :

- **Le Ministre de la Santé.**
- **Le Procureur Général du Roi près la Cour de Cassation, Président du Ministère Public.**
- **Le Général de Corps d'Armée, Commandant la Gendarmerie Royale.**
- **Le Directeur Général de la Sûreté Nationale**

Le Ministre de l'Intérieur [1]

Abdelouafi LAFTIT

منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم 2020/2 بتاريخ 01 ابريل 2020

حول الخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration

Département de la Réforme de l'Administration

Le Ministre

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

قطاع إصلاح الإدارة

الوزير

منشور رقم: 2/2020

الرباط، في 01 ابريل 2020

إلى
السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون
والمندوبون السامون والمندوب العام

الموضوع : الخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، ففي في إطار دعم التحول الرقمي بالإدارات العمومية، وعملا بالتدابير الاحترازية والوقائية التي اتخذتها الحكومة لتفادي تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19" بين العاملين بالمرافق العمومية والمرتفقين، خاصة تلك المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية، ولكون التعاملات والتبادلات الورقية تمثل عامل خطر لانتشار عدوى هذا الوباء، أصبح اعتماد الحلول الرقمية من الوسائل التي لا محيد عنها لضمان استمرارية العمل الإداري وتقليص تبادل المراسلات والوثائق الورقية.

وتفعيلا للبرنامج الحكومي في شقه المتعلق بإصلاح الإدارة وتحسين جودة الخدمات العمومية وتقريبها من المواطن، تحرص الحكومة على مواصلة دعم كل الجهود الرامية إلى استغلال وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل رفع أداء المرفق العام والارتقاء به إلى مستوى النجاعة والفعالية.

وفي هذا الإطار اعتمدت عدة إدارات الحلول الرقمية لتشجيع العمل عن بعد بهدف تقليص تبادل الوثائق والمراسلات والحد من التعاملات والتبادلات الورقية.

وفي هذا الصدد، بادرت وكالة التنمية الرقمية (ADD) بتنسيق مع قطاع إصلاح الإدارة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لدعم الإدارات العمومية في تبني الحلول الرقمية، حيث عملت هذه الوكالة على تطوير مجموعة من الخدمات الرقمية من بينها :

- بوابة مكتب الضبط الرقمي للمراسلات الإدارية، التي تهدف إلى تمكين الإدارات والمرتفقين على حد سواء من إيداع مراسلاتهم عن بعد لدى الإدارات المعنية مقابل وصل رقمي بتأكيد الاستلام.

- الخدمة الإلكترونية للمراسلات الإدارية، التي تمكن الإدارات، في تعاملها فيما بينها، من تدبير المراسلات الواردة والصادرة منها وكذا المراسلات ما بين مصالحها الداخلية، على الصعيد المركزي واللاممركز.

- الخدمة الالكترونية "الحامل الالكتروني" (Parapheur électronique) التي تمكن الإدارات المنخرطة في هذه الخدمة من:
  - ✓ التجريد المادي لمختلف الوثائق الإدارية،
  - ✓ التوقيع الإلكتروني على الوثائق الإدارية،
  - ✓ إدارة سير العمل Gestion des Workflows.

وللإشارة فإن الحكومة تولي أهمية قصوى لدعم كل الجهود الرامية إلى توظيف واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما يتطلب من كل الادارات العمومية بذل المزيد من المجهودات، بغية ترسيخ ثقافة المعاملات الالكترونية على كل المستويات والارتقاء بالخدمات العمومية الموجهة للمواطن والمقاولة، الشيء الذي سينعكس لا ريب إيجابا على تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة.

وفي هذا الإطار، ومن أجل دعم الإدارات العمومية في ورش الإدارة الرقمية، تم إحداث فريق عمل مكون من ممثلين عن كل من وكالة التنمية الرقمية وإصلاح الإدارة لمواكبة الإدارات العمومية في تبني مختلف الحلول الرقمية، حيث سيشرف هذا الفريق على تنظيم ورشات عمل افتراضية لتقديم الحلول التي طورتها الوكالة.

ومن أجل الاستفادة من الخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية، المشار إليها أعلاه، يتعين على الإدارات العمومية الاتصال بوكالة التنمية الرقمية على البريد الإلكتروني : assistance.egov@add.gov.ma.

ونظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية بالغة في تحسين أداء الإدارة وضمان استمرارية العمل الإداري في ظل هذه الظرفية الدقيقة التي تمر بها بلادنا بسبب انتشار وباء كورونا "كوفيد-19"، فإني أدعوكم إلى العمل على تعميم هذا المنشور على المصالح التابعة لكم سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي أو الإقليمي، كما أهيب بكافة القطاعات الحكومية والهيئات المعنية العمل بتنسيق مع قطاع إصلاح الإدارة ووكالة التنمية الرقمية، على اعتماد هذه الحلول الرقمية والانخراط والتفاعل الإيجابي معها لتمكينها من بلوغ الأهداف والغايات المنتظرة منها.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية
وإصلاح الإدارة

إمضاء : محمد بنشعبون

Circulaire du Ministre de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration n° TGR/DRRCI/N°9 du 02 Avril 2020 relative à la simplification de certaines procédures liées aux marchés publics de l'Etat et des collectivités territoriales.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration

Le Ministre

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

الوزير

TGR/DRRCI/DR/N° 9

Rabat, le 02 avril 2020

Circulaire

relative à la simplification de certaines procédures liées aux marchés publics de l'Etat et des collectivités territoriales

Dans le cadre de la lutte contre la pandémie du Coronavirus Covid-19, il a été procédé à l'adoption du décret-loi n° 2.20.292 du 23 mars 2020 relatif à **l'état d'urgence sanitaire** et à l'édiction de mesures d'accompagnement le concernant notamment, l'instauration de la **mesure de confinement visant la limitation de la mobilité des personnes.**

La mise en place du confinement des personnes exige des mesures d'accompagnement en termes de **simplification et de fluidification de certaines procédures de passation et d'exécution des marchés de l'Etat et des collectivités territoriales, durant la période d'état d'urgence sanitaire,** notamment les mesures ci après :

1- Les mesures de confinement ont engendré quelques **difficultés quant à l'obtention par certains maitres d'ouvrage et certaines entreprises attributaires de commandes publiques des certificatifs électroniques classe 3 de Barid-Esign,** leur permettant de signer électroniquement les documents nécessaires à la certification du service fait et partant, procéder au dépôt électronique des factures conformément aux dispositions de l'article 2 du décret n° 2.19.184 modifiant et complétant le décret sur les délais de paiement et les intérêts moratoires.

Aussi et afin d'éviter tout retard de paiement en application de ma circulaire n° 2138/E du 26 mars 2020 et en vue de soutenir la trésorerie des entreprises titulaires des commandes publiques, **il a été décidé à titre exceptionnel,** durant la période de l'état d'urgence sanitaire prévue par le décret-loi susvisé, **de surseoir à l'exigence de la signature électronique des documents précités pour les entreprises et les maitres d'ouvrage**

ayant rencontré des difficultés pour obtenir le certificat électronique classe 3 de Barid-Esign.

Par conséquent, **les entreprises concernées procéderont à la numérisation en format PDF des originaux papiers dûment cachetés et signés avant de les déposer électroniquement sur la plateforme GID,** sachant que les documents papier seront produits aux maitres d'ouvrage à l'issue de la période d'urgence sanitaire.

Il convient de préciser à ce sujet, que le dépôt et la certification ainsi que les échanges électroniques des documents y afférents seront horodatés via la plateforme de Gestion Intégrée des Dépenses.

2- En ce qui concerne la procédure de **soumission électronique au niveau du portail des marchés publics,** il a été décidé, pour les mêmes raisons et pour la même période visées ci-dessus et à titre exceptionnel, **de surseoir à l'exigence de la signature électronique via le certificat électronique classe 3 de Barid-Esign, des pièces constitutives des dossiers de réponses électroniques aux appels d'offres, par les entreprises qui ne disposent pas desdits certificatifs. Lesdits pièces et documents peuvent être scannés et déposés électroniquement au niveau du portail marocain des marchés publics.**

3- Dans un souci de fluidification des procédures de dépouillement des plis électroniques par les commissions d'ouverture des plis, **il a été décidé de surseoir à l'affectation des bi-clés de chiffrement/déchiffrement aux consultations publiées par les maitres d'ouvrage.**

Le chiffrement des plis électroniques déposés se fera via une clé symétrique du portail des marchés publics pour assurer le niveau requis de sécurité et d'intégrité des pièces constitutives desdits plis électroniques.

4- Les maitres d'ouvrage et les entreprises qui disposent de certificats électroniques classe 3 de Barid-Esign auront la possibilité, selon leurs besoins, soit d'utiliser leur certificat électronique, soit de scanner les pièces et documents nécessaires au dépôt électronique des factures et/ou à la soumission électronique dans les conditions et selon les modalités visées ci-dessus.

5- Par communiqué de presse en date du 22 mars 2020, le ministre de la culture, de la jeunesse et des sports, Porte-parole du gouvernement a décidé de suspendre la publication et la distribution des éditions des journaux sous format papier à compter du dimanche 22/03/2020 jusqu'à nouvel ordre, tout en invitant les organes de presse concernés à continuer à proposer un service de presse sous des formes alternatives.

A cet effet, **il a été décidé d'accepter les publications des avis d'appels d'offres effectuées sur les éditions électroniques des journaux,** dès lors que le paragraphe 2 de l'article 20 du décret sur les marchés publics ne prévoit pas expressément l'obligation du support papier pour ce genre de publications.

6- En application des dispositions de l'article 6 du décret-loi n° 2.20.292 du 23 mars 2020 relatif à l'état d'urgence sanitaire, les délais prévus par les lois et règlements en vigueur sont suspendus durant la période d'état d'urgence sanitaire.

Toutefois, les dispositions de l'article 3 dudit décret loi précisent que l'administration est tenue de veiller, autant que faire se peut, à la continuité du service public assuré vis-à-vis des usagers et des opérateurs économiques.

A cet effet et en application de ma circulaire n° 2138/E du 26mars2020, relative au respect des délais de paiement et en vue de soutenir les entreprises titulaires de commandes publiques, **il a été décidé de maintenir tel quels les délais de paiement impartis à l'Etat et aux collectivités territoriales et de continuer à soumettre tout dépassement de ces délais à l'application des intérêts moratoires.**

7- Dans le cas où l'exécution des marchés publics aurait été impactée par les mesures d'état d'urgence sanitaire, les maitres d'ouvrage peuvent après avoir été saisis par les entreprises concernées, faire application, au cas par cas, des dispositions de l'article 47 du cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés de travaux ou celles de l'article 32 du cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés de services portant sur les prestations d'études et de maitrise d'œuvre.

Enfin, il convient d'insister sur **la nécessité de privilégier, durant la période d'état d'urgence sanitaire, l'échange électronique sous ses différentes formes**, des pièces justificatives et des documents par rapport au support papier qui, en tout état de cause, doivent être produits à l'issue de la période d'état d'urgence sanitaire.

Le Ministre de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration

MOHAMMED BENCHAABOUN

Circulaire du Ministre de l'Intérieur n° 2294 du 10 Avril Mars 2020 sur la mise en place d'un dispositive simplifié d'octroi des certificats Barid eSign.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Intérieur
Direction Générale des Collectivités Locales
Direction de la Formation des Cadres
Administratifs et Techniques

D - 2294

10 AVR. 2020

A

Madame & Messieurs les Walis de Région et Gouverneurs des Préfectures,

Provinces et Préfectures d'Arrondissements

Objet **:** Mise en place d'un dispositif simplifié d'octroi des certificats Barid eSign.

Réf. : Lettre Circulaire N° D2268 en date du 27 mars 2020.

Compte tenu du contexte actuel marqué par l'état d'urgence sanitaire lié à la pandémie COVID-19, il a été décidé en concertation avec Barid Al Maghrib et la Direction Générale de la Sécurité des Systèmes d'Information (relevant de l'Administration de la Défense Nationale), de mettre en place *un dispositif exceptionnel* de livraison des certificats Barid eSign au profit : des Provinces, Préfectures et Communes.

A cet effet, un circuit simplifié est mis en œuvre, à titre exceptionnel, notamment pour l'écosystème engendré par la Plateforme Rokhas. Il s'agit de la remise, via AMANA, de certificats Barid eSign à un point focal dédié et ce, au niveau de chaque Province & Préfecture. Ledit point focal se chargera ensuite du dispatching sur les communes concernées.

Par ailleurs, les services de Barid Al Maghrib vont, de leur côté, envoyer les codes PIN par email / SMS aux bénéficiaires, avec mention dans cet envoi et sur l'attestation d'acceptation de l'obligation de procéder au changement du code PIN dès la première utilisation du certificat.

Aussi, Madame et Messieurs les Walis et Gouverneurs sont-ils invités à *désigner un point focal*, selon le canevas ci-après :

Nom / Prénom	Qualité	Téléphone	Adresse physique	Adresse Mail

Les informations précitées devront être envoyées par les points focaux à l'interlocuteur de Barid Al Maghrib, M. Haddadi Abdelkoddous à l'adresse mail suivante : a.haddadi@poste.ma, en mettant en copie M. El Asfar (en charge de la coordination au niveau de la DGCL: aelasfari@interieur.gov.ma).

Pour Le Ministre de l'Intérieur
et par délégation
Le Gouverneur, Directeur de la Formation
des Cadres Administratifs et Technique P.I

Signé : Jamal CHAARANI

Circulaire du Ministre de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration n° TGR/DRRCI/N°10 du 14 Avril 2020 relative aux délais d'exécution des marchés publics en période d'état d'urgence sanitaire.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration

Le Ministre

TGR/DRRCI/DR/ N° 10

Rabat, le 14 avril 2020

Circulaire relative aux délais d'exécution des marchés publics en période d'état d'urgence sanitaire

Dans le cadre des efforts consentis par les pouvoirs publics en matière de lutte contre la pandémie du coronavirus, il a été procédé à l'adoption du décret-loi **n°2.20.292** du 23 mars 2020 relatif à **l'état d'urgence sanitaire** et à l'édiction de mesures d'accompagnement le concernant notamment, l'instauration de la **mesure de confinement visant la limitation de la mobilité des personnes.**

La mise en place du confinement des personnes et la limitation de leur mobilité a donné lieu à des **mesures d'accompagnement en termes d'exécution des marchés publics objet des circulaires, n°C9/20/DEPP du 31 mars 2020 et n° TGR/DRRCI/DR/9 du 2 avril 2020.**

En outre et en application des dispositions de l'article 6 du décret-loi n° 2.20.292 du 23 mars 2020 relatif à l'état d'urgence sanitaire, les délais prévus par les **lois et règlements en vigueur ont été suspendus durant la période d'état d'urgence sanitaire.**

Néanmoins et conformément aux dispositions de l'article 3 du décret-loi précité, l'administration est tenue de veiller, autant que faire se peut, à **la continuité du service public assuré vis-à-vis des usagers et des opérateurs économiques.**

A cet effet, et eu égard aux dispositions du décret-loi susvisé et en application de la circulaire n° 2138/E du 26 mars 2020, relative au respect des délais de paiement et en vue de soutenir les entreprises titulaires de commandes publiques, **il a été décidé de maintenir tel quels les délais de paiement impartis à l'Etat et aux collectivités territoriales et de continuer à soumettre tout dépassement de ces délais à l'application des intérêts moratoires.**

L'objectif étant, **d'assurer aux entreprises titulaires** de marchés publics d'être payées dans les délais normaux **indépendamment des aléas** générés par la pandémie du coronavirus et partant leur permettre **d'alléger leurs difficultés de trésorerie et de sauvegarder les emplois.**

De même et en application de la **même circulaire n°** TGR/DRCI/DR/9 précitée, il a été précisé que dans le cas où **l'exécution des marchés publics aurait été impactée par les mesures d'état d'urgence sanitaire, les maitres d'ouvrage peuvent après avoir été saisis par les entreprises concernées, faire application, au cas par cas, des dispositions de l'article 47 du cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés de travaux ou celles de l'article 32 du cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés de services portant sur les prestations d'études et de maitrise d'œuvre.**

Il sied de signaler à ce sujet, que l'état d'urgence sanitaire et les mesures de confinement des personnes prises par les pouvoirs publics **demeurent des mesures imprévues, imprévisibles, irrésistibles et indépendantes de la volonté des entreprises titulaires de marchés publics et relèvent de ce fait, des cas de force majeure impactant forcément les délais d'exécution contractuels.**

Aussi et en vue d'éviter aux entreprises titulaires de marchés de travaux , fournitures ou services qui auraient pu être impactées par les mesures d'état d'urgence et de confinement d'être soumises aux pénalités pour retard d'exécution qui ne leur est pas imputable, **les maitres d'ouvrages relevant des administrations de l'Etat, des collectivités territoriales et des établissement publics et autres organismes soumis au contrôle financier de l'Etat, sont invités à réserver une suite favorable aux demandes des entreprises invoquant la force majeure à raison des mesures d'état d'urgence sanitaire et de confinement prises par les pouvoirs publics, sans tenir compte du délai de 7 jours prévu par l'article 47 du CCAG-T.**

En effet, pour les marchés de travaux et en application des dispositions de l'article 47 du CCAG-T, les cas de force majeure qui seraient évoqués à ce titre donneront lieu à une **prorogation, par avenant, des délais contractuels dans la limite de la durée de l'état d'urgence sanitaire.**

De même, et en application des dispositions de l'article 3 du décret-loi précité, il a été décidé, à titre exceptionnel durant cette période d'état d'urgence sanitaire, **d'étendre la prorogation, par avenant, des délais contractuels dans la limite de la durée de l'état d'urgence sanitaire, aux marchés de fournitures et de services.**

Il demeure entendu que pour éviter, durant cette période de pandémie, aux entreprises titulaires de marchés publics de supporter des pénalités pour retard d'exécution qui n'est pas de leur fait, les maitres d'ouvrages **peuvent également recourir aux mécanismes d'ajournement de l'exécution des travaux, fournitures ou services ou aux ordres de services d'arrêt et de reprise, dans la limite de la durée de l'état d'urgence sanitaire,** conformément aux dispositions du CCAG applicable ou, le cas échéant, du règlement intérieur pour les établissements publics et autres organismes soumis au contrôle financier de l'Etat.

Enfin, et conformément aux différentes circulaires édictées en cette matière, j'insiste sur la nécessité de **privilégier, durant la période d'état d'urgence sanitaire, le recours à l'échange électronique sous ses différentes formes, des pièces justificatives et des documents par rapport au support papier,** y compris en ce qui concerne la phase d'engagement et d'ordonnancement des dépenses publiques.

Le Ministre de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration

Mohamed Benchaaboun

منشور رئيس الحكومة رقم 05/2020 بتاريخ 14 ابريل 2020 المتعلق بالتدبير الأمثل للالتزامات بنفقات الدولة والمؤسسات العمومية خلال فترة حالة الطوارئ الصحية.

المملكة المغربية
رئاسة الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵉⵙⴳⵎⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

منشور رقم 2020/05

الرباط، في 20 شعبان 1441
14 أبريل 2020

السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون
والمندوبون السامون والمندوب العام

الموضوع: التدبير الأمثل للإلتزامات بنفقات الدولة والمؤسسات العمومية خلال فترة حالة الطوارئ الصحية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، وفي ظل السياق الاقتصادي العالمي والوطني المتأثر بالتداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا، وما يُمليه من ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة ومستعجلة للحد من آثار هذه الأزمة على اقتصادنا الوطني، فقد تدارس مجلس الحكومة في اجتماعه ليوم الاثنين 06 أبريل 2020 الإجراءات الاستعجالية التي ينبغي اتخاذها لضمان التدبير الأمثل للالتزامات بالنفقات، خلال فترة حالة الطوارئ الصحية، بالنسبة للإدارات والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية الدولة.

وقد خلص هذا الاجتماع إلى ضرورة انخراط كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية الدولة، في ترشيد النفقات وتوجيه الموارد المتاحة نحو الأولويات التي يفرضها تدبير الأزمة المرتبطة بهذه الجائحة على المستوى الصحي والأمني والاجتماعي والاقتصادي تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية.

وسيتم تفعيل ذلك من خلال قرار مشترك بين وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والوزارة المعنية. ويتضمن هذا القرار النفقات ذات الأولوية، على مستوى الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية، التي سيُخَوَّل للقطاع الوزاري الالتزام بها خلال هذه الفترة الاستثنائية التي تمتد إلى غاية متم شهر يونيو 2020، ويتعلق الأمر خصوصا بـ:

- نفقات التسيير أو الاستغلال الضرورية، وخاصة نفقات الموظفين والمستخدمين والأعوان، والنفقات المتعلقة بمستحقات الماء والكهرباء والاتصالات وواجبات الكراء، ونفقات المقاصة، والنفقات الخاصة بمنح الطلبة، ونفقات الخدمات الضرورية مثل النظافة والحراسة والصيانة، والنفقات المتعلقة بحقوق استعمال وحماية البرمجيات المعلوماتية.

المشور السعيد، اتوارڭة - الرباط : + 212 537 219 400 : + 212 537 731 010 : www.cg.gov.ma

- نفقات الاستثمار أو التجهيز المتعلقة أساسا بمشاريع ممولة من طرف الشركاء الماليين الدوليين أو بمشاريع ستُنجزها مقاولات وطنية تستعمل حصريا مواد منتجة في المغرب.
- النفقات المخصصة لتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".
- النفقات الخاصة بصندوق دعم التماسك الاجتماعي والتكافل العائلي.
- النفقات المخصصة للحد من آثار الجفاف.

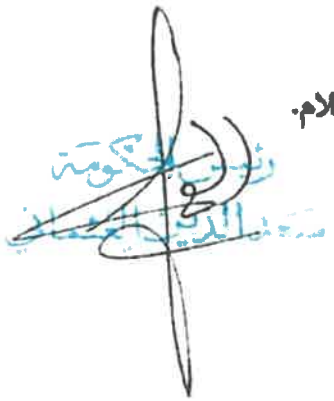
وفي المقابل، فإنه يتعين تقليص أو إلغاء النفقات غير الضرورية خلال هذه المرحلة، وخصوصا تلك المرتبطة بالنقل والتنقل، وتدبير حظيرة السيارات، وكراء وتهييئ المقرات وتأثيثها، وتنظيم المؤتمرات والندوات.

وتستثنى من تطبيق هذه التدابير قطاعات الصحة والقطاعات الأمنية بما فيها وزارة الداخلية والمصالح الأمنية التابعة لها وإدارة الدفاع الوطني.

ومن أجل إعداد القرارات المشتركة السالفة الذكر في أقرب الآجال، فإني أهيب بكم إعطاء التعليمات اللازمة للمصالح والمؤسسات العمومية التابعة لكم قصد الإسراع بإعداد لائحة النفقات السالفة الذكر، حيث سيتم بناء على ذلك عقد اجتماعات مع القطاعات الوزارية المعنية على مستوى مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وذلك وفق الجدول الزمني المرفق بهذا المنشور.

وفي الأخير، أؤكد على أهمية تظافر الجهود من أجل التطبيق الأمثل لهذه الإجراءات، حتى نتمكن من تدبير هذه الأزمة بالنجاعة والفعالية الضروريتين، والحد من آثارها السلبية على المواطنين وعلى اقتصادنا الوطني. كما أهيب بكم السهر على الوفاء بالتزاماتكم المالية تجاه المقاولات وتسريع وتيرة أداء مستحقاتها، وخاصة منها المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وذلك حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على مناصب الشغل، والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة.

ومع خالص التحيات والسلام.



منشور وزير الداخلية 6578 بتاريخ 15 ابريل 2020 حول التدبير الأمثل لنفقات الجماعات الترابية

المملكة المغربية
وزارة الداخلية

Centre Transmissions
DÉPART
N° 6578
A 13 AVR 2020

المديرية العامة للجماعات الترابية
مديرية مالية الجماعات الترابية
عدد:
تاريخ:

وزير الداخليـــة

إلى السيدات والسادة:

- ولاة وعمال عمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة
- رؤساء مجالس الجماعات الترابية

الموضوع: حول التدبير الأمثل لنفقات الجماعات الترابية برسم سنة 2020.

المرجـــع: - المرسوم بقانون رقم 292.20.2 صادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها؛

- دوريتي رقم F/1248 حول تدابير مواجهة جائحة كورونا وآثارها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد،

فتطبيقا لمقتضيات المرسوم بقانون رقم 292.20.2 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، وفي إطار الإجراءات الاستعجالية التي تقوم بها الحكومة للحد من تداعيات جائحة فيروس كورونا وآثارها على اقتصادنا الوطني، فإن السيدات والسادة رؤساء مجالس الجماعات الترابية مدعوون بدورهم إلى السهر على ضمان التدبير الأمثل لنفقات جماعاتهم الترابية المستقبلية برسم السنة المالية 2020.

وبناء على ذلك وتحسبا للتداعيات السلبية التي يمكن أن تخلفها هذه الجائحة على مداخيلها، فإنه يتعين التعليق المؤقت لعمليات الالتزام بالنفقات غير الضرورية خلال مدة هذه الأزمة الصحية التي يمكن أن يترتب عنها تراجع في مداخيل الضرائب والرسوم، وذلك تماشيا مع ما تمليه علينا ضرورة التدبير الرشيد لميزانيات الجماعات الترابية والحرص على حسن استعمال مواردها المالية خلال هذه المرحلة الدقيقة.

ومن شأن هذا الإجراء، أن يمكن السيدات والسادة رؤساء المجالس الترابية من ضمان تغطية أمثل للنفقات الإجبارية لميزانياتهم والمصاريف الضرورية لتدبيرهم بما فيها الصوائر المتعلقة بمواجهة الجائحة وآثارها؛ كما تم توضيح ذلك في دوريتي رقم F/1248 المشار إليها بالمرجع أعلاه.

ويعنى بالنفقات الإجبارية والمصاريف الضرورية، عمليات الالتزام المتعلقة بنفقات التسيير والتجهيز التالية:

- نفقات التسيير الضرورية؛ ولا سيما تلك المتعلقة بالرواتب والتعويضات القارة للموظفين الرسميين ومثلائهم، وأجور الأعوان العرضيين والتعويضات المماثلة، والنفقات المتعلقة بمستحقات الماء والكهرباء والاتصالات، وواجبات الكراء؛
- نفقات التسيير و التجهيز الاستعجالية والضرورية، التي يتم تحديدها بتشاور مع السيدة والسادة ولاة وعمال العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم من طرف السيدات والسادة الرؤساء، وتضمن بلوائح تعد باشتراك بين الطرفين خصيصا لهذا الغرض، ويتم إرسالها إلى المحاسبين العموميين التابعين إلى الخزينة العامة للمملكة.

وتبقى مصالح هذه الوزارة رهن إشارة مصالح الولايات والعمالات لمصاحبتهم في هذه العملية من أجل اقتراح الحلول المناسبة التي ينبغي اعتمادها بالنسبة لعمليات الالتزام التي تستدعي المشورة.

ومن أجل بلوغ الأهداف المرجوة من هذه التدابير، أهيب بالسيدات والسادة الآمرين بالصرف الحرص على التقيد التام بما جاء في هذه الدورية من مضامين وتوجهات. كما أدعوهم بهذه المناسبة، إلى العمل على الوفاء

بالالتزامات المالية لجماعاتهم الترابية اتجاه المقاولات وتسريع وتيرة أداء مستحقاتها وخاصة منها المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وذلك حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف بذلك من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة.

كما أدعو السيدة والسادة الولاة والعمال إلى القيام بنفس العملية بالنسبة لنفقات وكالات تنفيذ المشاريع وشركات التنمية المحلية ووكالات التوزيع الواقعة تحت نفوذهم وذلك بتشاور مع رئيسات ورؤساء مجالس الجماعات الترابية المعنية أو الهيئات التابعة لها، والعمل على نشر واسع لهذه الدورية لدى رؤساء مجالس الجماعات الترابية الواقعة تحت نفوذهم، وتوضيح مضمونها والسهر على التطبيق الدقيق لمقتضياتها.

والسلام.

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المدير العام للجماعات المحلية
أمضاه: خالد سفير

منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم 2020/3 بتاريخ 15 ابريل 2020 في شان العمل عن بعد بإدارات الدولة.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Département de la Réforme de l'Administration
Le Ministre

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
قطاع إصلاح الإدارة
الوزير

منشور رقم: 2020/3

الرباط، في 15 أبريل 2020

السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء
والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: العمل عن بعد بإدارات الدولة
المرفقات: دليل العمل عن بعد

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، ففي ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا نتيجة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لانتشار جائحة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، وفي إطار الجهود الرامية إلى تمكين المرافق العمومية من الاستمرار في تقديم خدماتها مع الحفاظ على صحة وسلامة العاملين بها والمتوافدين عليها، ووقايتهم من انتشار هذا الوباء، فإنه تقرر كما تعلمون، بموجب منشوري وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2020/1 و2020/2 المؤرخين على التوالي في 16 مارس وفاتح أبريل 2020 إعادة تنظيم العمل بإدارات الدولة، من خلال تطوير وتنويع الوسائل المتاحة للعمل عن بعد، بما يضمن استمرارية العمل بالمرافق العمومية مع ضمان سلامة الموظفين والمرتفقين.

وفي هذا الإطار، واستجابة لهذه الظروف التي تتطلب التزامنا جميعا كمسؤولين وموظفين بإنجاز المهام المنوطة بنا والاستمرار في تقديم الخدمات، وبغية تحقيق الأهداف المسطرة، فقد تم إعداد دليل يتضمن مجموعة من الارشادات والالتزامات والتوجهات التي تيسر العمل عن بعد.

كما يتضمن هذا الدليل مجموعة من الممارسات والضوابط التي يجب احترامها من طرف الإدارة والموظف لضمان سلامة العمل عن بعد بما فيها الالتزامات المتعلقة بالتعليمات الصادرة عن المديرية العامة لأمن نظم المعلومات وبالتوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات موضوع منشور رئيس الحكومة رقم 2014/03 للرفع من القدرات الوقائية والعملية لبلادنا لضمان حماية وسلامة المعلومات السيادية. وضمان التشغيل الأمثل لنظم المعلومات. وكذا الالتزام بمقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

ونظرا لما يكتسيه هذا النوع من العمل من أهمية بالغة في ضمان استمرارية العمل الإداري في ظل هذه الظرفية الدقيقة التي تمر بها بلادنا بسب انتشار وباء كورونا "كوفيد-19". فإني أدعوكم إلى حث المصالح المكلفة بنظم المعلومات وبالموارد البشرية التابعة لكم على التنسيق فيما بينها من أجل توفير الآليات العملية الكفيلة بتفعيل مقتضيات هذا المنشور بالسرعة والنجاعة اللازمتين لنجاح هذه التجربة الهامة في مجال العمل عن بعد.

وأخيرا، وإذ أدعو كافة القطاعات الحكومية إلى العمل على تعميم هذا المنشور على المصالح التابعة لها سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي أو الإقليمي، فإنني أهيب بكم لتفعيل مضامين هذا المنشور بالسرعة والنجاعة اللازمتين لنجاح هذه التجربة الهامة في مجال العمل عن بعد.

مع خالص التحيات. والسلام.



مرسوم 2.20.330 صادر في 24 من شعبان 1441 (18 ابريل 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر ارجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد -19

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.20.330 صادر في 24 من شعبان 1441 (18 أبريل 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

رئيس الحكومة،

بناء على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، ولا سيما المادة الثانية منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 ؛

وبالنظر إلى ما تقتضيه ضرورة الحرص على الحفاظ على فعالية الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير الصحة ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة بتاريخ 24 من شعبان 1441 (18 أبريل 2020)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية بالمادة الثانية من المرسوم بقانون المشار إليه أعلاه رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020)، تمدد من يوم 20 أبريل 2020 في الساعة السادسة مساء إلى غاية يوم 20 ماي 2020 في الساعة السادسة مساء، مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني، المعلن عنها بموجب المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية ويسند تنفيذه إلى وزير الداخلية ووزير الصحة، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 24 من شعبان 1441 (18 أبريل 2020).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية،

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزير الصحة،

الإمضاء : خالد آيت طالب.

منشور وزير الداخلية 6743 بتاريخ 22 ابريل 2020 حول انعقاد الدورة العادية لشهر ماي لمجالس الجماعات

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات الترابية

مديرية المؤسسات المحلية

Centre de transmission
N° 6743
Le 22 AVR 2020

وزير الداخلية

إلى

السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

الموضوع: انعقاد الدورة العادية لشهر ماي لمجالس الجماعات.

المرجع: - مرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

- مرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا-كوفيد 19.

- مرسوم رقم 2.20.330 صادر في 24 من شعبان 1441(18 أبريل 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، علاقة بالموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه، وفي إطار حالة الطوارئ الصحية المعلنة ببلادنا لمحاصرة تفشي فيروس كورونا "كوفيد 19"، وكذا التدابير التنفيذية التي يستلزمها حفظ النظام العام الصحي، وطبقا لمقتضيات المرسوم بقانون المشار إليه أعلاه، ولاسيما المادة الثالثة منه، أخبركم بأنه يتعذر انعقاد دورة شهر ماي، في ظل التدابير المتخذة من لدن السلطات العمومية لمواجهة انتشار الوباء السالف الذكر.

وعليه، أدعوكم إلى إحاطة رؤساء المجالس الجماعية وكذا أعضاء هذه المجالس علما بذلك ودعوتهم إلى إرجاء دراسة القضايا المستعجلة إلى دورات استثنائية يمكن عقدها عند الاقتضاء بعد الإعلان عن رفع حالة الطوارئ الصحية.

والســـــلام.

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المدير العام للجماعات المحلية
اسماعيل خاليد مدغير

منشور وزير الداخلية D2314 بتاريخ 23 ابريل2020 حول مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ومعالجة الطلبات واستصدار التراخيص المتعلقة بالتعمير و الرخص دات الطابع الاقتصادي عبر المنصة الرقمية rokhas.ma ووضع مسطرة مبسطة لتسليم مفاتيح التوقيع الالكتروني.

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات الترابية

D-23 14
23 ابريل 2020

وزير الداخلية

إلى

السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

الموضوع: حول مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ومعالجة الطلبات واستصدار التراخيص المتعلقة بالتعمير والرخص ذات الطابع الاقتصادي عبر المنصة الرقمية «Rokhas.ma» ووضع مسطرة مبسطة لتسليم مفاتيح التوقيع الإلكتروني.

المرجع:- القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي رقم 338.20 صادر في 25 جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020) يحدد كيفيات تفعيل مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ودراسة طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة وتسليمها(الجريدة الرسمية عدد 6874 بتاريخ 16 أبريل 2020، ص 2137)

- الدورية الوزارية عدد D5808بتاريخ 15 يوليوز 2019

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه بشأن تفعيل مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ودراسة طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة وتسليمها، يشرفني أن أحيطكم علما أن القرار الوزاري المشترك رقم 338.20 المشار إليه في المرجع أعلاه، قد صدر بالجريدة الرسمية عدد 6874 بتاريخ 16 أبريل 2020. وعليه، فإن استعمال المنصة الموحدة المخصصة للتدبير اللامادي للرخص "Rokhas.ma "، قد أصبح إلزاميا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه سبق إعطاء انطلاقة تشغيل هذه المنصة الوطنية على صعيد 08 جهات، في أفق تعميمها على مجموع المملكة قبل متم سنة 2020. كما تم الانتقال الكلي إلى النسخة الثالثة من المنصة منذ 02 مارس 2020. هذا وسيتم في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، إتاحة خدمة جديدة، تتمثل في الأداء الإلكتروني للرسوم الجماعية والأتاوى المتعلقة بالرخص، في انتظار إضافة أداء الأجور عن الخدمات المقدمة من طرف باقي الفاعلين لاحقا.

ويتم حاليا استخدام هذه المنصة من طرف: 204 جماعة وأكثر من 7258 مهندس معماري ومهندس قانس وطبوغرافي وما يفوق 3039 موظف عمومي، مع دراسة أكثر من 390 ملف طلب يوميا.

وعليه، فإني أهيب بالسيدة والسادة الولاة والعمال، كل في مجال اختصاصه، اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان انخراط كل الأطراف المعنية بهذا الورش الهام، مع إصدار قرارات ولائية /عاملية، بالنسبة لمن لم يقم بإصدارها بعد، لتشكيل الأجهزة المنصوص عليها في القرار السالف الذكر. وكذا السهر على ايقاف عملية التوصل بالملفات الورقية لطلبات الرخص بمصالح الجماعات، مع الشروع في دراسة طلبات الرخص سواء المتعلقة بالتعمير أو تلك ذات الطابع الاقتصادي بواسطة المنصة الرقمية الوطنية "Rokhas.ma".

كما تجدر الإشارة، إلى أنه في ظل حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بسياق جائحة فيروس كورونا، فقد تقرر بتشاور مابين مصالح بريد المغرب والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات (التابعة لإدارة الدفاع الوطني) وضع نظام استثنائي لتمكين العمالات/ الأقاليم و الجماعات من مفاتيح التوقيع الالكتروني.

وفي هذا الإطار، فقد تم وضع مسطرة مبسطة، بصفة استثنائية، خاصة بالنسبة للفاعلين المستعملين للمنصة الرقمية "rokhas.ma". وتتمثل هذه المسطرة في تسليم مفاتيح التوقيع الإلكتروني، عبر خدمة أمانة، إلى مخاطب واحد على مستوى كل عمالة أو إقليم، على أن يتكلف هذا الأخير بإعطائها إلى الجماعات المعنية. بعد ذلك، ستتكلف مصالح بريد المغرب من جانبها، بإرسال القن السري إلى المستفيدين مباشرة، عبر رسالة نصية في هواتفهم وعبر بريدهم الإلكتروني، مع حثهم في هذا الإرسال وفي شهادة قبول شروط الاستعمال، بضرورة تغيير هذا القن السري عند أول استعمال للمفتاح الإلكتروني.

وعليه، أدعو السيدة والسادة الولاة والعمال، إلى تعيين مخاطب لهذا الغرض. ويتعين بعد ذلك على هذا المخاطب، إرسال معلومات، وفق النموذج أسفله، عبر البريد الإلكتروني إلى السيد عبد النبي الأصفر، المكلف بتتبع منصة رخص على مستوى المديرية العامة للجماعات الترابية، في العنوان التالي : aelasfari@interieur.gov.ma

الاسم والنسب	الصفة	الهاتف	العنوان	البريد الإلكتروني

وفي الأخير، وللتذكير فإن المديرية العامة للجماعات الترابية، ستواصل نشر ترتيب الجماعات بشكل دوري، بناء على أدائها في تسليم الرخص، وذلك بهدف خلق تنافسية بين الجماعات من أجل الإسهام في تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات على حد سواء .كما يمكن الاطلاع في حينه على هذا الترتيب عبر"Rokhas.ma".

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المدير العام للجماعات المحلية
امضاء: خالد سفير

Circulaire du Ministre de l'Intérieur n° 2316 du 29 avril 2020 sur la Généralisation de l'utilisation de la plateforme "Watiqa.ma".

Royaume du Maroc
Ministère de l'Intérieur
Direction Générale des Collectivités Locales
Direction de la Formation des Cadres Administratifs et Techniques

D-2316

29 AVR. 2020

A

Madame & Messieurs les Walis de Région et Gouverneurs des Préfectures, Provinces et Préfectures d'Arrondissements

Objet **:** Généralisation de l'utilisation de la plateforme « Watiqa.ma »

Réf. : Envoi N° D-2293 en date 13 avril 2020 relatif au protocole d'accord.

PJ. : - Mode Opératoire d'adhésion à la plateforme « Watiqa.ma »
- Liste des communes utilisant déjà la plateforme

*F*aisant suite à mon envoi sus-référencé relatif au protocole d'accord signé en date du 09 avril 2020, entre ce Ministère, d'une part, et la Trésorerie Générale du Royaume (TGR), l'Agence du Développement du Digital et Barid Al Maghrib (BdAM), d'autre part, j'ai l'honneur de vous faire part du mode opératoire de l'adhésion à la plateforme « Watiqa.ma ».

*C*e chantier structurant (Plateforme « Watiqa.ma »), s'inscrit dans le cadre du développement de l'Administration Numérique, et en application du plan d'action du Ministère de l'Intérieur relatif à la modernisation du secteur de l'état civil, notamment le volet de l'intégration des technologies de l'information et de la communication dans sa gestion.

*L*e mode opératoire d'adhésion à la plateforme « Watiqa.ma » est joint à la présente. Il décrit de façon détaillée les étapes et les prérequis pour les communes qui n'utilisent pas encore cette plateforme. Ces communes peuvent aussi prendre attache avec celles qui utilisent déjà « Watiqa.ma » (Cf. liste ci-jointe) pour s'imprégner de leur expérience.

*I*l y a lieu par ailleurs, de souligner le rôle clé de l'Inspecteur de l'état civil au niveau de chaque province et préfecture, notamment en termes de coordination, de suivi des requêtes des citoyens et de relais de l'administration centrale, de même que celui de l'Officier d'état civil, en tant qu'élément pivot au niveau de chaque commune.

*M*me & Messieurs les Walis de Région et Gouverneurs des Préfectures, Provinces et Préfectures d'Arrondissements, sont priés à cet effet, d'accompagner les communes relevant de leurs commandements respectifs pour qu'elles adhèrent dans les plus brefs délais (au plus tard le vendredi 15 mai 2020) à la plateforme, en désignant leurs acteurs, en les dotant des équipements et ressources humaines nécessaires, et en veillant à ce qu'elles prennent contact avec les services concernés de Barid Al Maghrib et ceux de la Trésorerie Générale du Royaume.

*J*e vous prie donc de m'adresser deux rapports sur la mise en œuvre de l'adhésion des communes relevant de vos territoires respectifs : le premier avant le vendredi 22 mai 2020, et le second au plus tard le vendredi 05 juin 2020. Vous voudrez bien me faire part, le cas échéant, des difficultés rencontrées ainsi que de vos observations et suggestions.

Pour le Ministre de l'Intérieur et par délégation
Le Wali, Directeur Général
des Collectivités Locales

Signé : Khalid SAFIR

Circulaire du Ministre de l'Intérieur n° 152 du 4 mai 2020 sur la détection dans les eaux usées.

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Intérieur

N°.....1521.....
Date.....4 MAI 2020

LE MINISTRE DE L'INTERIEUR

A

MADAME ET MESSIEURS LES WALIS DES REGIONS ET MESSIEURS LES GOUVERNEURS DES PREFECTURES, PREFECTURES D'ARRONDISSEMENTS ET PROVINCES DU ROYAUME

OBJET : Pandémie COVID-19 – Détection dans les eaux usées

Dans le cadre du suivi de la pandémie liée au virus COVID-19, des études menées dans plusieurs pays ont démontré la possibilité de présence de traces du génome de coronavirus dans les eaux usées issues des selles des personnes atteintes.

Il est à rappeler à ce sujet, que toute utilisation des eaux usées est fixée par les dispositions législatives et réglementaires en vigueur notamment la loi 36-15 sur l'eau, le décret n° 2-97-875 du 6 Chaoual 1418 (4 février 1998) relatif à l'utilisation des eaux usées et l'arrêté n°1276-01 du 10 Chaabane 1423 (17 Octobre 2002) fixant les normes de qualité des eaux destinées à l'irrigation.

De ce fait, aucune eau usée ne peut être utilisée si elle n'a pas été préalablement reconnue épurée et conforme à la norme.

Aussi, et en s'inscrivant dans le cadre des efforts déployés par notre pays pour lutter contre la propagation de la pandémie COVID-19, vous êtes invités à prendre toutes les dispositions nécessaires pour interdire toute utilisation non réglementaire des eaux usées.

Pour le Ministre de l'Intérieur et par délégation
Le Wali, Directeur Général
des Collectivités Locales

Signé : Khalid SAFIR

Circulaire du Ministre de l'intérieur n° 269 du 08 mai 2020

sur la mise en œuvre du droit d'accès à l'information au niveau des CTS

Royaume du Maroc
Ministère de l'Intérieur
Direction Générale des Collectivités Locales
Coopération et Documentation
N° 269 /DGCL

Rabat, le 08 MAI 2020

LE MINISTRE DE L'INTERIEUR
A
MADAME ET MESSIEURS LES WALIS ET GOUVERNEURS
DES PREFECTURES ET PROVINCES DU ROYAUME

Objet/- Mise en oeuvre du droit d'accès à l'information au niveau des CTs.

Dans le cadre de la mise en oeuvre du droit d'accès à l'information au niveau des CTs, la DGCL a invité, par mail, les chargés de ce droit au niveau des Collectivités Territoriales à créer une adresse mail institutionnelle dédiée audit droit, à mettre à disposition des citoyens.

La liste des CTs avec les adresses mails créées sera publiée au niveau du Portail National des Collectivités Territoriales www.pncl.gov.ma.

À cet effet, vous êtes invités à veiller à ce que les CTs relevant du commandement de votre préfecture ou province créent les adresses mail en question et les fassent parvenir à la DGCL par mail à neloukid@interieur.gov.ma et ce, avant le 15/05/2020.

Pour le Ministre de l'Intérieur et par délégation
Le Wali, Directeur Général
des Collectivités Locales
Signé : Khalid SAFIR

منشور وزير الداخلية 7186 بتاريخ 11 ماي 2020 حول انعكاسات حالة الطوارئ الصحية على تطبيق جزاءات المتعلقة بالموارد المدبرة من طرف الجماعات الترابية.

المملكة المغربية
وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات الترابية
مديرية مالية الجماعات الترابية
رقم : .....
تاريخ : .....

Centre Transmissions

وزير الداخلية

إلى

السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال العمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة

السيدات والسادة رؤساء مجالس الجماعات الترابية

الموضـــوع: انعكاسات حالة الطوارئ الصحية على تطبيق الجزاءات المتعلقة بالموارد المالية المدبرة من طرف الجماعات الترابية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فكما لا يخفى عليكم إن القواعد المؤطرة لبعض الموارد المالية المدبرة من طرف الجماعات الترابية ولاسيما الجبائية منها، تنص على مجموعة من الآجال تحت طائلة تطبيق جزاءات في حالة عدم احترامها. غير أنه ابتداء من تاريخ إعلان حالة الطوارئ الصحية وإلى غاية الإعلان عن رفعها، فإن هذه الآجال يتوقف سريان مفعولها وذلك تطبيقا لمقتضيات المادة 6 من المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

وعلى هذا الأساس، فإن السيدات والسادة رؤساء مجالس الجماعات الترابية، مدعوون ولاسيما فيما يتعلق بآجال أداء وإيداع الإقرارات الخاصة بالرسوم المحلية التي تقوم بتدبيرها هذه الجماعات الترابية وكذا بالنسبة للآجال المتعلقة بمختلف المستحقات المترتبة على المهنيين، إلى تفعيل مقتضيات المادة 6 من المرسوم بقانون رقم 2.20.292 سالف الذكر وأخذها بعين الاعتبار عند تطبيق الزيادات أو الذعائر أو الغرامات أو باقي الجزاءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

وبناء على ماسبق، واستنادا إلى مقتضيات القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، يتوجب خلال فترة الطوارئ الصحية القيام بالإجراءات التالية:

- عند أداء الملزمين للرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية عن سنة 2020، يتم تطبيق الجزاءات عن الأداء المتأخر المنصوص عليها بالمادة 147 من القانون رقم 47.06 سالف الذكر من دون أن تشمل هذه الجزاءات فترة الطوارئ الصحية.

- في حالة عدم إيداع مالكي أو حائزي الأراضي الحضرية غير المبنية، الخاضعة للرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية أو المعفاة منه، لإقرار بهذه الأراضي قبل فاتح مارس 2020، أو إيداعه بعد هذا التاريخ، فيتم تطبيق الجزاءات عن عدم الإقرار أو وضع الإقرار خارج الأجل المنصوص عليها بالمادة 134-I من القانون رقم 47.06 سالف الذكر؛

- بالنسبة للرسوم المحلية الأخرى التي يتعين على الملزمين دفع مبالغها قبل انصرام الشهر الموالي لكل ربع سنة وإيداع إقرارات تتعلق بها قبل فاتح أبريل من كل سنة، فإن أداء مبالغ هذه الرسوم عن الربع الأول من سنة 2020 وإيداع الإقرارات برسم سنة 2020 بعد فاتح أبريل لهذه السنة، لا يترتب عنه تطبيق الجزاءات المنصوص عليها بالمادتين 134-I و147 المشار إليهما أعلاه؛

- عند أداء الملزمين لرسم من الرسوم الإقرارية المشار إليها أعلاه وذلك عن السنوات التي تسبق سنة 2020، يتم تطبيق الجزاءات المنصوص عليها بالمادة 147 من القانون رقم 47.06 سالف الذكر من دون أن تشمل هذه الجزاءات فترة الطوارئ الصحية كما تطبق الجزاءات المنصوص عليها بالمادة 134-I من نفس القانون في حالة عدم إيداع الإقرار أو إيداعه خارج الأجل.

وفي الختام، أدعو السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم إلى العمل على نشر واسع لهذه الدورية وتوضيح شامل لمضمونها والسهر على التطبيق الدقيق لمقتضياتها. كما أهيب بالسيدات والسادة رؤساء مجالس الجماعات الترابية الحرص على التقيد بمقتضيات هذه الدورية.

والســـــلام.

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المدير العام للجماعات المحلية
امتنان بلخير

مرسوم 2.20.371 صادر في 25 رمضان 1441 (19 ماي 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر ارجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد -19.

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.20.371 صادر في 25 من رمضان 1441 (19 ماي 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

رئيس الحكومة،

بناء على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 ؛

وبالنظر إلى ما تقتضيه ضرورة الحرص على الحفاظ على فعالية الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير الصحة ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة بتاريخ 25 من رمضان 1441 (19 ماي 2020)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية بالمادة الثانية من المرسوم بقانون المشار إليه أعلاه رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020)، تمدد، من يوم الأربعاء 20 ماي 2020 في الساعة السادسة مساء إلى غاية يوم الأربعاء 10 يونيو 2020 في الساعة السادسة مساء، مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني، المعلن عنها بموجب المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية، ويسند تنفيذه إلى وزير الداخلية ووزير الصحة، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 25 من رمضان 1441 (19 ماي 2020).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية،

الإمضاء : عبد الواقي لفتيت.

وزير الصحة،

الإمضاء : خالد آيت طالب.

Circulaire du Ministre de l'Intérieur N° 32 du 19 Mai 2020 relative à la mise en œuvre et suivi des chantiers de dématérialisation des procédures vers (Zéro papier).

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Intérieur
Direction Générale des Collectivités territoriales

N° : 32
Date : 19 Mai 2020

Le Ministre de l'Intérieur

A

Madame et Messieurs

les Walis de Régions et Gouverneurs des Préfectures , Provinces et Préfectures d'arrondissements

Objet : Mise en œuvre et suivi des chantiers de dématérialisation des procédures (vers le zéro papier).

Conscient de l'importance que revêt le chantier de la transformation numérique dans la modernisation de l'administration, le ministère de l'intérieur via la direction générale des Collectivités Territoriales a placé la dématérialisation des démarches et procédures administratives, d'une manière conséquente et opératoire, au cœur de son plan d'actions stratégique, l'objectif étant de consacrer les fondements de la bonne gouvernance par la simplification des procédures, le renforcement de la traçabilité et l'amélioration des prestations rendues au citoyen et à l'entreprise .

Ce programme de digitalisation et de dématérialisation s'inscrit pleinement dans le cadre de la stratégie gouvernementale e-Gov.

La mise en œuvre accélérée de ces chantiers de dématérialisation devient d'autant plus pressante compte tenu des défis majeurs posés par la pandémie du COVID-19 .

+212537286635 +212537216483 DGCT@interieur.gov.ma www.pncl.gov.ma

La présente circulaire a pour objet d'informer Madame et Messieurs les Walis des Régions et Gouverneurs des Préfectures, Provinces et Préfectures d'arrondissements de ces chantiers - qui sont développés dans **l'annexe jointe** à cette circulaire - pour leur permettre d'en assurer le suivi. Il s'agit de :

1. **- La Digitalisation des services rendus aux citoyens et aux entreprises**
   - *Programme de Modernisation de l'Etat Civil ;*
   - *Plateforme WATIQA ;*
   - *Plateforme CHIKAYA ;*
   - *Plateforme ROKHAS ;*
   - *Bureau d'Ordre Digital.*
2. **- La Digitalisation de la gestion des finances des Collectivités Territoriales**
   - *Mise en place de la programmation budgétaire des collectivités territoriales sur la plateforme GID-CT ;*
   - *Dématérialisation totale de la gestion des AP et des AS sur GID*
   - *Généralisation de la gestion intégrée des recettes des Collectivités Territoriales (GIR-CT) ;*
   - *Dématérialisation de la gestion des carrières et des situations des fonctionnaires des Collectivités Territoriales via la Plateforme @ujour –idm@j .*
3. **- Le Système d'Information Géographique et le pilotage des programmes et projets**
   - *Système d'Information Géographique (SIG) ;*
   - *Pilotage et suivi des programmes et des grands projets.*
4. **- Le Gouvernement Ouvert (Open Government)**
   - *Dématérialisation des travaux des sessions des conseils des Collectivités Territoriales et de leurs Groupements ;*
   - *Ouverture des Collectivités Territoriales sur les citoyens et la société civile.*

Compte tenu de l'importance que revêtent ces chantiers de dématérialisation, Madame et Messieurs les Walis et Gouverneurs sont invités à veiller à ce que toutes les conditions de leur réussite soient réunies pour atteindre les objectifs escomptés, et à me faire part le cas échéant de toute proposition à même de faciliter leur mise en œuvre, ainsi que de toute initiative ou bonne pratique pouvant être partagées avec les autres Collectivités Territoriales.

Royaume du Maroc
Direction Générale des Collectivités Locales
Ministère de l'Intérieur

Pour le Ministre de l'Intérieur et par délégation
Le Wali, Directeur Général
des Collectivités Locales

Signé : Khalid SAFIR

Annexe

à la circulaire relative aux chantiers de dématérialisation des procédures (vers le zéro papier)

Les différents chantiers de dématérialisation des procédures administratives menés par la Direction Générale des Collectivités Territoriales sont détaillés et explicités dans cette annexe. Il s'agit de :

❶ - La Digitalisation des services rendus aux citoyens et aux entreprises

- Programme de Modernisation de l'Etat Civil ;
- Plateforme WATIQA ;
- Plateforme CHIKAYA ;
- Plateforme ROKHAS ;
- Bureau d'Ordre Digital .

❷ - La Digitalisation de la gestion des finances des Collectivités Territoriales

- Mise en place de la programmation budgétaire des collectivités territoriales sur la plateforme GID-CT ;
- Dématérialisation totale de la gestion des AP et des AS sur GID
- Généralisation de la gestion intégrée des recettes des Collectivités Territoriales (GIR-CT) ;
- Dématérialisation de la gestion des carrières et des situations des fonctionnaires des Collectivités Territoriales via la Plateforme @ujour –idm@j .

❸ - Le Système d'Information Géographique et le pilotage des programmes et projets

- Système d'Information Géographique (SIG) ;
- Pilotage et suivi des programmes et des grands projets.

❹ - Le Gouvernement Ouvert (Open Government)

- Dématérialisation des travaux des sessions des conseils des Collectivités Territoriales et de leurs Groupements ;
- Ouverture des Collectivités Territoriales sur les citoyens et la société civile.

Royaume du Maroc
Direction Générale des Collectivités Locales
Ministère de l'Intérieur

1- Digitalisation des services rendus aux citoyens et aux entreprises

Plusieurs plateformes numériques ont été lancées ou en cours de lancement pour permettre l'amélioration des prestations rendues au citoyen et à l'entreprise.

1-1 : Programme de Modernisation de l'Etat Civil (PMEC)

Dans le cadre des efforts déployés par le Ministère de l'Intérieur pour la modernisation de l'administration publique locale, la DGCT a inscrit l'état civil parmi les actions prioritaires de transformation de la gestion communale, et ce, à travers le lancement avec la Direction des Systèmes d'Information et de la Communication (DSIC) , d'un vaste Programme de Modernisation de l'Etat Civil (PMEC) pour la mise en place, à terme, d'un Registre National de l'Etat Civil (RNEC).

Le PMEC s'appuie sur les composantes ci-après :

1- Le **Portail de l'Etat Civil** (www.alhalalmadania.ma) qui est déjà opérationnel et qui a un double objectif, informationnel et transactionnel.
2- Le **Système de Gestion de l'Etat Civil** (SGEC) : il s'agit d'un système informatique développé, qui prend en charge la chaine de valeurs du métier de l'Etat Civil et met en place plusieurs services nouvelle génération.
3- Le **Data Center de l'Etat Civil** : il s'agit d'une plateforme centrale qui permettra l'hébergement de la base de données électronique de l'Etat Civil (RNEC),
4- **L'Identifiant Digital Civil et Social** (IDCS) qui sera attribué à chaque nouvelle naissance .
5- **La Réforme juridique** : à travers l'adoption d'une nouvelle loi sur Le Registre National de l'Etat Civil.

Dans les faits, le SGEC est désormais opérationnel au niveau de la Région de Rabat-Salé-Kénitra et la Région de Casa-Settat, dans la perspective de le généraliser, progressivement, selon une feuille de route préétablie à toutes les régions du Royaume, chacune, selon ses spécificités. Il en est de même du chantier

de la reprise de l'historique qui est entamée au niveau de la Région de Rabat-Salé-Kénitra.

A cet effet, une circulaire de lancement, détaillée, vous sera adressée à ce sujet, pour mettre en exergue les prérequis nécessaires au succès du PMEC .

1-2 : La plateforme WATIQA (www.watiqa.ma)

Ce service constitue une avancée majeure visant la simplification des procédures et l'obtention des documents administratifs à distance, notamment pour les Marocains du Monde. Il concernera dans un premier temps les documents de l'état civil.

Le citoyen pourra désormais accéder à ce service sans être obligé de se déplacer à son lieu de naissance, et ce à travers le site Internet www.watiqa.ma, ou à travers le portail www.alhalalmadania.ma .

Ce portail constitue, en effet, le premier guichet unique marocain pour la commande en ligne de documents administratifs. Il s'agit d'un service en ligne simple, facile d'accès, avec un suivi de la commande.

Le citoyen résidant au Maroc ou à l'étranger pourra commander en ligne la copie intégrale ou l'extrait de son acte de naissance à travers le guichet électronique (www.watiqa.ma) et les recevoir par courrier recommandé à l'adresse de son choix.

Un protocole d'accord signé entre le Ministère de l'Intérieur, porteur du projet, la Trésorerie Générale du Royaume, l'Agence de Développement du Digital et Barid Al Maghrib, vous a été envoyé le 9 avril 2020, à l'effet d'en assurer une large diffusion auprès des communes relevant de vos territoires respectifs et la circulaire explicative n°2316 du 29-4-2020 vous a été également adressée détaillant le mode opératoire d'adhésion à ladite plateforme.

1-3 :- La plateforme CHIKAYA (www.chikaya.ma)

Conformément aux dispositions de l'article 21 du décret 2.17.265 qui stipule que « ***Le Ministère de l'intérieur, et en coordination avec les collectivités territoriales, mettra en place une plateforme unique pour les réclamations*** », la DGCT en

collaboration avec l'Agence de Développement du Digital, l'Inspection Générale de l'Administration Territoriale et la Direction des Systèmes d'Information et de Communication, a procédé à la réadaptation de la plateforme « chikaya.ma» aux spécificités et attributions des collectivités territoriales.

Cette plateforme, permettra la simplification et la dématérialisation du dépôt des réclamations, observations et suggestions des citoyens et apporter des solutions aux problèmes liés aux services rendus par les collectivités territoriales.

Ce faisant, il a été procédé à la création des comptes utilisateurs au profit de l'ensemble des Collectivités territoriales ainsi que les comptes administrateurs des cadres des cellules chargées de la gestion des réclamations crées au niveau des préfectures et provinces, ayant bénéficié d'une formation technique leur permettant la supervision et l'encadrement des agents des Collectivités territoriales concernés par cette plateforme.

Ces comptes seront communiqués avant le lancement officiel de cette plateforme par la DGCT à Madame et Messieurs les Walis et Gouverneurs, qui seront invités, à cet effet, à prendre les mesures nécessaires pour garantir l'adhésion des différentes Collectivités territoriales et assurer le bon fonctionnement de ladite plateforme.

1-4: La plateforme ROKHAS (www.rokhas.ma)

La plateforme nationale « Rokhas.ma » a été déployée dans 8 régions, avec un objectif de généralisation à l'ensemble du Royaume, d'ici la fin de l'année en cours.

Les Walis et Gouverneurs, sont invités, chacun en ce qui le concerne, à prendre les mesures nécessaires pour garantir l'adhésion de toutes les parties prenantes à ce projet d'envergure en application de ma circulaire n° 2314 du 23 avril 2020 .

Par ailleurs, et pour rappel, la DGCT publie périodiquement le classement des communes, en fonction de leur performance en matière de délivrance des autorisations d'urbanisme (GUU) et des autorisations économiques et ce, dans le but de créer de l'émulation entre les communes et partant, contribuer à l'amélioration de

la qualité des services aux usagers et entreprises. Ledit classement est accessible en ligne sur la plateforme « Rokhas.ma ».

1-5 : Bureau d'Ordre Digital

Compte tenu de l'état d'urgence sanitaire et des mesures de confinement mises en œuvre, plusieurs administrations ont pris le choix de limiter les échanges physiques de documents et courriers administratifs.

En vue d'accompagner cette dynamique, la DGCT a procédé à la mise en place de son Bureau d'Ordre Digital (BOD) en vue de gérer électroniquement les flux des courriers entrants et sortants. Ce bureau d'ordre digital, qui a été développé en partenariat avec l'Agence du Développement du Digital, permet aux citoyens, aux entreprises et à l'ensemble des partenaires d'adresser leurs courriers et requêtes par voie électronique. Le portail du bureau d'ordre digital est accessible à partir du lien internet suivant : https://courrier.gov.ma/virtualbo/.

A ce jour **240** Collectivités Territoriales ont adhéré au BOD.

Aussi, Madame et Messieurs les Walis et Gouverneurs sont invités à inciter les autres Collectivités Territoriales à s'inscrire dans cette dynamique.

2- Digitalisation de la gestion des finances des Collectivités Territoriales

Dans le cadre des efforts de modernisation de la gestion budgétaire et comptable des Collectivités Territoriales, ce département a initié un ensemble de chantiers de concert avec la Trésorerie Générale du Royaume.

2-1 : La mise en place de la programmation budgétaire des Collectivités Territoriales sur la plateforme GID-CT :

Le processus de la programmation budgétaire des Collectivités Territoriales (de la préparation à l'approbation) a été dématérialisé et intégré à la plateforme de la gestion intégrée de la dépense (GID-CT).

Ainsi les ordonnateurs sont requis d'utiliser le module précité lors de l'élaboration et la soumission au visa de leur budget.

2-2 : La dématérialisation totale de la gestion des AP et des AS sur GID :

A ce titre, la création des actes budgétaires engagés sur le Compte d'Affectation Spéciale « Part des collectivités territoriales dans le produit de la TVA » se fait depuis le début de l'exercice 2019 sur la plateforme de Gestion Intégrée de la Dépense « GID ».

Les actes sont ainsi notifiés de façon dématérialisée, sur la plateforme GID, aux budgets locaux.

Ceci permettra d'opérer l'ensemble du processus de gestion des actes en question sur la même plateforme (engagement et mandatement par la DGCT, prise en charge par la Collectivité Territoriale, suivi autorisation programme, demandes de déblocage ...). L'objectif étant d'assurer le suivi de l'exécution des projets financés par la DGCT sur une plateforme électronique partagée avec les Collectivités Territoriales ce qui réduira considérablement les délais, simplifiera les procédures et traduira la volonté de ce ministère à opter pour le « zéro papier ».

Il importe de souligner que cette procédure a été totalement dématérialisée à partir du 1er janvier 2020.

2-3 : La généralisation de la gestion intégrée des recettes des Collectivités Territoriales (GIR-CT) :

Dans la même lignée d'idées, la gestion de l'ensemble des régies de recettes des Collectivités Territoriales (y compris les marchés de Gros et les Abattoirs) est en cours de dématérialisation et d'intégration à la plateforme de gestion intégrée des recettes (GIR-CT). Ceci va permettre aux Collectivités Territoriales et aux Walis et Gouverneurs un meilleur pilotage du recouvrement des recettes à travers le système GIR-Reporting. Ce processus permettra aussi une dématérialisation des registres et des quittances (zéro-papier).

Ainsi, les ordonnateurs des Collectivités Territoriales et leurs Groupements sont appelés, en coordination avec les services de la TGR, à assurer la réussite de cette

opération en dotant leurs régies de recettes du matériel informatique requis (ordinateurs, imprimantes, lecteurs de chèques, connexion au réseau Internet ...) notamment au niveau des marchés de Gros et des Abattoirs.

A noter qu'à ce jour, GIR-CT est déjà déployée dans 969 Collectivités Territoriales (sur 1590), dans 5 abattoirs (sur 65) et dans 2 marchés de Gros de fruits et légumes (sur 38).

2-4 : La dématérialisation de la gestion des carrières et des situations des fonctionnaires des collectivités territoriales via la Plateforme @ujour–idm@j :

Dans le cadre de la dématérialisation des actes des ressources humaines (RH) et à l'instar du personnel relevant du budget général, la DGCT et la TGR ont lancé le chantier de digitalisation des opérations de gestion des RH des collectivités territoriales. Une action pilote portant sur les postes de responsabilité, est en cours pour ensuite intégrer l'ensemble des actes de gestion.

3- SIG et pilotage des programmes et projets :

3-1 : Système d'Information Géographique (SIG)

Les Wilayas, Préfectures et Provinces ont dorénavant accès au Système d'Information Géographique (SIG) réalisé dans le cadre de la mission confiée à l'Association TARGA. Ce SIG va être progressivement enrichi pour devenir le tableau de bord de l'aménagement et de l'équipement des territoires.

3-2 : Pilotage et suivi des programmes et des grands projets

Dans le cadre des actions accompagnant la stratégie de digitalisation menée par la DGCT, cette dernière a initié un projet de mise en place **d'un système global de management et de gouvernance des projets et programmes** à l'échelle du territoire national et ce, dans le cadre d'un partenariat entre la Direction Générale des Collectivités Territoriales, la Trésorerie Générale du Royaume et l'Université Internationale de Rabat (UIR).

Sa mise en place ambitionne l'amélioration du processus de pilotage des programmes et projets au niveau territorial, la remontée automatique des alertes aux différents niveaux de suivi, de supervision et de décision, la définition des indicateurs de performance et de suivi et l'accès aux Reportings et aux Tableaux de Bord de manière régulière .

En effet, la mise en œuvre de cette plateforme digitale vise :

Royaume du Maroc
Direction Générale des Collectivités Locales
Ministère de l'Intérieur

1. La collecte des données de suivi des projets et programmes auprès des parties prenantes au niveau territorial, avec une optimisation à travers l'intégration de l'outil de gestion des dépenses GID en vue de disposer en temps réel aussi bien des données physiques (statut, réalisations physiques) que des informations financières (engagements, paiements, délai de paiement, etc.) ;

2. Le pilotage de l'avancement des projets et programmes, à travers des Reportings et des Tableaux de Bords, mis à la disposition des responsables et des décideurs aussi bien au niveau territorial que central ;

3. La gestion de la connaissance à travers des outils de collaboration et de gestion électronique des documents en ligne.

Cette plateforme numérique est destinée à unifier les sources d'information et de données concernant le pilotage et le suivi de l'exécution des projets et des programmes au niveau du territoire, elle sera déployée selon une approche régie par une stratégie de conduite du changement composée de plusieurs chantiers d'accompagnement :

1) **Communication** : Informer les parties prenantes de l'avancement et des principales ambitions et réalisations ;

2) **Mobilisation** : Impliquer les futurs utilisateurs afin de co-construire la cible et garantir son adéquation avec les attentes du territoire ;

3) **Formation** : Garantir la montée en compétences des futurs utilisateurs, aussi bien sur les outils digitaux que sur les changements des processus associés. Ce chantier vise également le renforcement des capacités des acteurs en matière de management de projets et de programmes ;

4) **Pérennisation** : Mettre en place un Centre d'Excellence en Management et Gouvernance des Programmes et des Projets, ayant pour ambition d'accompagner les acteurs du territoire à réussir l'évolution vers les bonnes pratiques et de répondre aux spécificités particulières du terrain.

Pour la mise en œuvre de ce projet, les Régions de l'Oriental et de Beni Mellal-Khénifra ont été choisies comme Régions pilotes pour la conception et la mise en œuvre du système à travers des ateliers de formation et des tests techniques à distance en continu qui concernent principalement le suivi et l'évaluation du Programme de Réduction des Disparités Territoriales et Sociales.

Le projet est aujourd'hui à un stade avancé grâce à la collaboration fructueuse de l'ensemble des parties prenantes et des partenaires associés. Ainsi, plusieurs actions ont été réalisées, dont principalement :

- La formation de plus de 100 points focaux des Wilayas, Préfectures et Provinces relevant de 6 Régions sur les fondamentaux du management de projet (en mode interactif présentiel sur un programme de 3 jours). Ce programme de formation a été suspendu provisoirement en raison de la conjoncture particulière liée à la pandémie « Covid19 ». Cependant, et en vue d'assurer la continuité et la réussite des cycles de formation nécessaires à l'accompagnement du système global de management et de gouvernance des projets et programmes, la DGCT en collaboration avec l'UIR, ont mis en place un programme de formation à distance ;
- La réalisation de plusieurs prototypes de Tableaux de Bord pilotes ;
- La réalisation et l'expérimentation du pilote de la plateforme de collecte en cours de développement par les services de la Trésorerie Générale du Royaume
- L'élaboration de la phase conception du Système de Management et de Gouvernance des Programmes et des Projets (SMGP) : Charte d'organisation, Manuel des processus, Dictionnaire des données, Bibliothèque des indicateurs de pilotage, Stratégie de reprise des données, Stratégie de conduite du changement.

4- Gouvernement Ouvert (Open Government) :

4-1 : Dématérialisation des travaux des sessions des conseils des Collectivités Territoriales et de leurs groupements.

Dans le cadre de la modernisation du fonctionnement des sessions des conseils ainsi que le développement de l'administration électronique, un projet a été lancé, de dématérialisation des travaux des sessions des conseils, de l'adoption de l'ordre du jour jusqu'aux décisions des présidents pour entériner les résolutions en passant par les visas administratifs par les Walis et Gouverneurs.

Ce projet consiste à doter les Collectivités Territoriales d'une plate-forme et d'un dispositif de « WORKFLOW » permettant le suivi et la gestion des délibérations des conseils et les décisions de leurs présidents.

Ce dispositif consiste également à fournir, d'une part, aux Walis des régions et Gouverneurs des préfectures, provinces et préfectures d'arrondissements, un outil, sous la forme d'une application « métier », leur permettant le suivi des travaux des conseils et l'exercice du contrôle administratif sur les actes desdits conseils et de leurs présidents par voie électronique.

Ce projet est actuellement en phase d'expérimentation au niveau de 3 Collectivités Territoriales (une région, un conseil préfectoral et une commune) avant sa généralisation .

4-2 : Ouverture des collectivités territoriales sur les citoyens et la société civile

Dans le cadre du renforcement de la transparence et de la consécration des principes de la bonne gouvernance, les Collectivités Territoriales doivent s'ouvrir sur les citoyennes et citoyens et sur la société civile à travers notamment :

1. La mise en œuvre des dispositions de la loi 31.13 relative au droit d'accès à l'information et des lois organiques relatives aux Collectivités Territoriales en matière de l'information des citoyens, objet de ma circulaire N°D271 du 21 Janvier 2019. Ainsi, les Collectivités Territoriales doivent publier pro-activement le maximum d'information qu'elles détiennent et qui ne font pas l'objet des

exceptions prévues par la loi 31.13 et ce, par tous les moyens possibles notamment les moyens électroniques.

Par ailleurs, chaque Collectivité Territoriale doit mettre à disposition des citoyens une adresse mail spécifique au droit d'accès à l'information, à travers laquelle elle peut recevoir les demandes d'accès à l'information et y répondre le cas échéant, conformément aux dispositions de ladite loi 31.13. A cet effet, la Direction Générale des Collectivités Territoriales a invité ces dernières à travers la circulaire n°269 du 8 Mai 2020 à créer des boites mail dédiées à cet objet.

A ce jour **1030** Collectivités Territoriales ont procédé à la création d'adresses mails institutionnelles.

2. L'obligation de la publication par les Collectivités Territoriales de leurs états comptables et financiers, conformément aux lois organiques relatives aux Collectivités Territoriales et aux décrets d'application, objet de ma circulaire N° D 2879 du 01 juillet 2019.

   Ces états doivent être mis à disposition du public au moins au niveau du siège principal de la Collectivité Territoriale et au niveau du Portail National des Collectivités territoriales (PNCL). Une adresse mail etatscomptablesetfinanciersct@interieur.gov.ma a été mise à disposition des Collectivités Territoriales à cet effet.

* * *

Royaume du Maroc
Direction Générale des Collectivités Locales
Ministère de l'Intérieur

منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم 2020/4 بتاريخ 22 ماي 2020 حول إجراءات و تدابير العمل بالمرافق العمومية بعد رفع حالة الطوارئ الصحية.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Département de la Réforme de l'Administration
Le Ministre

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
قطاع إصلاح الإدارة
الوزير

2020 مارس 22

منشور رقم 4 / 2020

السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون
والمندوبون السامون والمندوب العام

الموضوع: إجراءات وتدابير العمل بالمرافق العمومية بعد رفع حالة الطوارئ الصحية.
المرفقات: دليل عملي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما لا يخفى عليكم، لقد كان المغرب، تحت القيادة النيرة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك حفظه الله، من أوائل الدول التي اتبعت نهجا استباقيا في مواجهة المخاطر المحتملة لوباء فيروس كورونا، من خلال اعتماد إجراءات وتدابير ناجعة وفعالة، أبانت عن الأهمية التي تولها بلادنا لصحة وسلامة مواطناتها ومواطنيها.

وبالنظر إلى الدور المحوري الذي لعبته الإدارة خلال هذه الظرفية الاستثنائية التي كانت تستدعي تعاملا استثنائيا لضمان استمرار المرافق العمومية الحيوية وتأمين الخدمات التي تقدمها للمرتفقين، فإنها أصبحت اليوم تشكل القدوة في استيعاب الدرس والمثال الذي يقتدى به في أداء مختلف وظائفها الخدماتية وفي سلوكاتها التدبيرية والاستهلاكية.

وفي هذا الإطار أعدت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة دليلا عمليا لمرحلة ما بعد حالة الطوارئ الصحية بالمرافق العمومية، يهدف إلى تقديم مجموعة من التوجهات والإرشادات الأساسية، وكذا توضيح عدد من المهام والأنشطة التي يمكن للإدارات استئنافها بشكل تدريجي، بما يضمن سلامة وصحة الموظفين والمرتفقين، وفي نفس الوقت ضمان استمرارية العمل بإدارات الدولة وديمومة تقديم خدماتها.

المملكة المغربية
قطاع إصلاح الإدارة
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

وسعيا إلى تحقيق دينامية إيجابية وتنمية مندمجة ومستدامة، ورغبة في مواصلة الأوراش والإصلاحات الكبرى التي أطلقها المغرب، يشرفني أن أدعوكم إلى اتخاذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة التالية:

أولا: تدابير تتعلق بالإدارة:

- إحداث لجنة، على صعيد كل إدارة يترأسها مسؤول يعينه رئيس الإدارة، تسهر على تنفيذ وتتبع الإجراءات والتدابير الوقائية للحد من انتشار وباء فيروس كورونا.
- وضع خطة عمل تتضمن التدابير الواجب اتخاذها وتحديد الوسائل الضرورية لها وكذا المسؤول عن تنفيذها.
- الاستمرار في الالتزام بالاحتياطات والاحترازات الفردية، والالتزام بجميع توجيهات السلطات العمومية، (قياس درجة حرارة العاملين بالمرافق العمومية والمرتفقين، قبل ولوجهم إليها، استعمال الكمامات...)؛
- مسك سجلات لتسجيل جميع الوافدين على المرافق العمومية من عاملين بها ومرتفقين تتضمن عناوينهم وأرقام هواتفهم، وذلك من أجل تحديد المخالطين إن اقتضى الحال؛
- اعتماد المرونة في أوقات وأيام العمل وضبط عملية الحضور وكذا تنظيم عملية المداومة مع مراعاة خصوصية كل إدارة.
- اعتماد الاجتماعات الافتراضية، وتقليص الاجتماعات المباشرة مع تحديد عدد أقصى من الحاضرين واحترام مسافة التباعد الاجتماعي.
- الاستمرار بالعمل عن بعد بالنسبة للموظفين الذين لا تقتضي طبيعة عملهم ضرورة حضورهم إلى مقرات الإدارة، والمتعلقة أساسا بالمهام والأعمال التي يمكن إنجازها عن بعد؛
- مواصلة تنفيذ برامج التكوين المستمر عن بعد كلما كان ذلك في الإمكان من خلال وضع دعامات رقمية للورشات الافتراضية وتوفير محتويات التكوين على المنصات الإلكترونية المخصصة لذلك.
- استئناف الإعلان عن الترشيح للمناصب العليا ومناصب المسؤولية واعتماد الترشيح الإلكتروني عبر بوابة التشغيل العمومي وإجراء مقابلات الانتقاء عن بعد، ان اقتضى الحال.
- استئناف اجتماعات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء عبر وسائل التواصل الحديثة من أجل النظر في القضايا المعروضة عليها.

- تنظيم وضبط عملية منح الرخص الاستثنائية والتسهيلات للموظفين في وضعيات خاصة (الإعاقة، الأمراض المزمنة ...) مع ضمان استمرارية الأعمال والأنشطة التي يزاولونها.
- وضع برمجة زمنية لتنظيم العطلة الإدارية السنوية، بما يضمن السير العادي لمختلف المرافق العمومية.
- مواصلة تطوير وتنويع الدعامات الرقمية وتعميم تقديم الخدمات الإدارية عبر الخط (مكتب الضبط الرقمي، الخدمة الإلكترونية للمراسلات الإدارية، الحامل الإلكتروني parapheur électronique .....)
- التقليص من تداول الوثائق الورقية واعتماد التدبير الإلكتروني للوثائق الإدارية.
- مواصلة رقمنة الخدمات الإدارية وتبسيط المساطر الإدارية وتسريع رقمنتها.
- الاستمرار في عملية التحسيس والتوعية الصحية باعتماد جميع وسائل التواصل المتاحة.
- القيام بتعقيم الفضاءات ومكاتب العمل والمباني الإدارية وحظيرة السيارات باستمرار وعدم تجاوز الطاقة الاستيعابية المخصصة لها.

ثانيا، تدابير تتعلق بالموظف

- عدم حضور الموظفات والموظفين المحتمل تعرضهم للفيروس أو الذين يعانون من أعراض مشابهة لأعراض المرض أو الذين يعانون من ضعف المناعة إلى مقر العمل وإخبار الإدارة بذلك.
- التأكد من نظافة وتعقيم الأسطح التي يتم لمسها بانتظام داخل المكاتب والحرص على تهويتها بشكل جيد وترك الأبواب مفتوحة داخل مقر العمل كلما كان ذلك ممكنا.
- اتخاذ جميع احتياطات التباعد بين العاملين بالمرافق العمومية فيما بينهم وارتداء الكمامة الطبية خلال فترة العمل.
- المحافظة على نظافة اليدين بشكل منتظم والحرص على رمي المنديل المستعمل في سلة المهملات وغسل اليدين بعد ذلك.
- عدم مشاركة أدوات العمل أو الأكل أو الشرب أو الأغراض الشخصية مع الآخرين.
- إخبار الإدارة في حال الشعور بأعراض تنفسية كالكحة وضيق التنفس أو ارتفاع في درجة الحرارة .

ثالثا: تدابير تتعلق بالمرتفق

- تعزيز تدابير مراقبة ولوج المرتفقين إلى مقرات الإدارة.
- تنظيم فضاءات الاستقبال وإنشاء ممرات خاصة للولوج إلى مقرات الإدارة والخروج منها، واحترام مسافة التباعد المسموح بها.
- وضع علامات التشوير لتحديد المصالح المسؤولة عن تقديم الخدمات الإدارية.
- اعتماد آليات عملية لتحسين ظروف الاستقبال والارشاد والتوجيه من خلال تعميم الأرقام الهاتفية والبريد إلكتروني عبر مختلف القنوات التواصلية المتاحة.
- اعتماد البرمجيات المتعلقة بأخذ المواعيد والتواصل مع المرتفقين عبر مراكز الاتصال والتوجيه، بما من شأنه الحد من توافد المرتفقين على مصالح الإدارة.
- ضبط العدد الأقصى المسموح به من المرتفقين داخل فضاءات الاستقبال وغيرها من أجل ضمان مسافة التباعد الموصى بها.
- تسجيل البيانات المتعلقة بالمرتفقين في تطبيقات معلوماتية من أجل تسهيل عملية البحث عند الاقتضاء على الأشخاص المخالطين.
- تنظيم مداومات بالنسبة لبعض المرافق العمومية التي تقدم بعض الخدمات الحيوية.

وبهذه المناسبة أدعوكم إلى إعطاء تعليماتكم للمسؤولين وعموم الموظفين والأعوان التابعين لكم الذين سبق لهم الاستفادة من التسهيلات الممنوحة بموجب منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2020/1 بتاريخ 16 مارس 2020 للالتحاق بشكل تدريجي إلى مقرات عملهم، وكذا تفعيل مقتضيات هذا المنشور وتعميم الدليل المرفق به على المصالح والمؤسسات التابعة لكم أو التي تحت وصايتكم، علما أن لجنة تقنية تم إحداثها على صعيد قطاع إصلاح الإدارة ستسهر على تتبع هذه الإجراءات والتدابير وتقديم كل التوضيحات والدعم لمصالحكم من أجل الرفع من أداء ونجاعة المرافق العمومية وترسيخ ثقافة جديدة لدى العاملين بها، وحثهم على تغيير سلوكياتهم اليومية بشكل يضمن تقديم خدمات ذات جودة، بأساليب حديثة تستفيد منها الأجيال الحالية والمستقبلية.

مع خالص عبارات التقدير والاحترام.

وزير الاقتصاد والمالية
وإصلاح الإدارة
إمضاء : محمد بنشعبون

منشور وزير الداخلية 7225 بتاريخ 26 ماي 2020 حول انعقاد الدورة العادية لشهر يونيو لمجالس العمالات و الأقاليم و مجالس المقاطعات.

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات الترابية
مديرية المؤسسات المحلية

Centre Transmissions
N° 7961
Le 26 Mai 2020

وزير الداخلية
إلى
السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال
العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

الموضوع: حول انعقاد الدورة العادية لشهر يونيو لمجالس العمالات والأقاليم ومجالس المقاطعات.

المرجع: - مرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

- مرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا-كوفيد 19.

- مرسوم رقم 2.20.330 صادر في 24 من شعبان 1441(18 أبريل 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

- مرسوم رقم 2.20.371 صادر في 25 من رمضان 1441 (19ماي 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا- كوفيد19.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، فعلاقة بالموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه، وفي إطار حالة الطوارئ الصحية المعلنة ببلادنا لمحاصرة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19، و التدابير التنفيذية التي يستلزمها حفظ النظام العام الصحي، وطبقا لمقتضيات المرسوم بقانون المشار إليه أعلاه، ولاسيما المادة الثالثة منه، وكذا المرسوم المومإ إليه أعلاه رقم 2.20.371 في شأن تمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية، فإنه يتعذر انعقاد دورة شهر يونيو المقبل لمجالس العمالات والأقاليم ومجالس المقاطعات، في ظل الإجراءات المتخذة من لدن السلطات العمومية لمواجهة انتشار الوباء السالف الذكر.

وعليه، أدعوكم إلى إحاطة رؤساء وأعضاء المجالس السالفة الذكر علما بذلك ودعوتهم إلى إرجاء دراسة القضايا المستعجلة إلى دورات استثنائية يمكن عقدها عند الاقتضاء بعد الإعلان عن رفع حالة الطوارئ الصحية.

والســـــلام.

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المدير العام للجماعات المحلية
امضاء: خالد سفير

منشور وزير الداخلية 7224 بتاريخ 26 ماي 2020 حول عمل مكاتب الحالة المدنية خلال فترة الحجر الصحي

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات الترابية
مديرية المؤسسات المحلية

Centre Transmissions
DÉPART
N° 7224
Le A 13h20

وزير الداخلية
26 Mai 2020

إلى

السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال
العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

الموضوع: حول عمل مكاتب الحالة المدنية خلال فترة الحجر الصحي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فعلى إثر الإعلان عن حالة الحجر الصحي بعد ظهور فيروس كورونا المستجد ببلادنا، وما صاحبته من إجراءات للحد من انتشاره بين المواطنين، أصدرت هذه الوزارة بلاغا تحث فيه المرتفقين على عدم التوجه لمكاتب الحالة المدنية للتصريح بولاداتهم ووفياتهم حفاظا على سلامتهم وسلامة الموظفين العاملين بمكاتب الحالة المدنية، عملا بمقتضيات المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم 2.20.292 بتاريخ 23 مارس 2020 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، والتي نصت على توقف سريان مفعول جميع الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل خلال هذه الفترة، على أن يستأنف احتسابها ابتداء من اليوم الموالي لليوم رفع حالة الطوارئ المذكورة.

وفي هذا الصدد، يجب التذكير بأن الهدف من البلاغ المشار إليه أعلاه، يخص فقط توقف احتساب الآجال القانونية للتصريح بوقائع الحالة المدنية، طبقا للمقتضيات أعلاه، إذ لوحظ أن العديد من مكاتب الحالة المدنية عبر التراب الوطني توقفت نهائيا عن تقديم الخدمات المرتبطة بهذا المرفق للمواطنات والمواطنين.

وعليه، أطلب منكم دعوة رؤساء مجالس الجماعات -ضباط الحالة المدنية-، التابعين لنفوذكم الترابي، إلى ضمان استمرارية عمل مكاتب الحالة المدنية، وإنجاز وتلبية طلبات المواطنين المتعلقة بهذا المرفق بشكل مستمر وبالخصوص للتلاميذ الذين سيجتازون امتحانات الباكالوريا، مع الحرص الشديد على اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية اللازمة المعلن عنها منذ بدء سريان حالة الحجر الصحي.

والسلام

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المدير العام للجماعات المحلية

امضاء: خالد سفير

منشور وزير الداخلية 7756 بتاريخ 01 يونيو 2020 حول كيفية احتساب الآجال القانوني لتسجيل الولادات و الوفيات الواقعة خلال الحجر الصحي.

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات الترابية
مديرية المؤسسات المحلية
قسم الحالة المدنية

الرباط في .....

Centre Transmissions
DÉPART
N° A-3/95
le .....

وزيـر الداخليـة
إلى
السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال الأقاليم والعمالات
وعمالات المقاطعات بالمملكة

الموضـوع: حول كيفية احتساب الآجال القانوني لتسجيل الولادات والوفيات الواقعة خلال فترة الحجر الصحي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فعلى إثر صدور مرسوم بقانون رقم 2.20.292 بتاريخ 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، للحد من مضاعفات انتشار فيروس كوفيد كرورنا المستجد، يشرفني أن أخبركم أن المادة السادسة من المرسوم بقانون المشار إليه أعلاه، أوقفت سريان مفعول جميع الآجال القانونية المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها، على أن يستأنف احتسابها ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفعها، ومن ضمن هذه الآجال، تلك المنصوص عليها في المادة 15 من المرسوم التطبيقي لقانون الحالة المدنية، المتعلقة بالتصريح بالولادات والوفيات.

وعلى إثر ذلك، أصدرت وزارة الداخلية بلاغا تخبر فيه المواطنين عدم التوجه لمكاتب الحالة المدنية، لتفادي إقبالهم المكثف للتصريح بالولادات والوفيات، كإجراء وقائي للحد من انتشار الفيروس وحماية لصحتهم وسلامتهم.

لذا، ولتوحيد عملية احتساب أجل التصريح بالولادات والوفيات بعد رفع حالة الطوارئ الصحية على الصعيد الوطني، فالمرجو منكم إبلاغ السادة ضباط الحالة المدنية التابعين لنفوذكم الترابي، على أن الفترة الممتدة من يوم 20 مارس 2020 إلى غاية 10 يونيو 2020 تعتبر فترة بيضاء لا تحتسب في الأجل القانوني المعتمد، وبالتالي فإن 11 يونيو 2020 سيكون هو تاريخ بداية استكمال سريان الأجل القانوني.

والسـلام.

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
العامل مدير الشؤون القانونية والدراسات
والتوثيق والتعاون بالنيابة

إمضاء : محمد التدميري

بلاغ مشترك لوزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية)، وجمعية جهات المغرب، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات أنه بإمكان مجالس الجماعات الترابية وهيئاتها، عقد دوراتها العادية والاستثنائية بشكل حضوري مع الحرص على اتخاذ كافة التدابير الوقائية المقررة من قبل السلطات المختصة

12 يونيو 2020

بلاغ مشترك لوزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية)، وجمعية جهات المغرب، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات أنه بإمكان مجالس الجماعات الترابية وهيئاتها، عقد دوراتها العادية والاستثنائية بشكل حضوري مع الحرص على اتخاذ كافة التدابير الوقائية المقررة من قبل السلطات المختصة

أعلن بلاغ مشترك لوزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية)، وجمعية جهات المغرب، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، اليوم الجمعة، أنه بإمكان مجالس الجماعات الترابية وهيئاتها، عقد دوراتها العادية والاستثنائية بشكل حضوري مع الحرص على اتخاذ كافة التدابير الوقائية المقررة من قبل السلطات المختصة.

وجاء في البلاغ أنه "يجوز لرؤساء مجالس الجماعات الترابية وهيئاتها بتنسيق مع ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم، كل في دائرة نفوذه الترابي، أن يتخذوا كل تدبير بخصوص عقد الدورات العادية والاستثنائية لهذه المجالس بشكل حضوري مع اتخاذ كافة التدابير الوقائية المقررة من قبل السلطات المختصة والحرص على ذلك بتنسيق مع السلطة الإدارية المحلية حتى تمر هذه الاجتماعات في أحسن الظروف."

وأضاف البلاغ أن هذا القرار يندرج في إطار تعزيز الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار "فيروس كورونا المستجد"، وبالنظر لما تقتضيه الظرفية من ضرورة الحرص على تناسب الإجراءات والتدابير المتخذة مع تطور الحالة الوبائية بمختلف جهات وعمالات وأقاليم المملكة، وعملا بمقتضيات المادة الثانية من المرسوم رقم 2.20.406 بتاريخ 9 يونيو 2020 بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 وبسن مقتضيات خاصة بالتخفيف من القيود المتعلقة بها.

ومن جهة أخرى -ذكر البلاغ- أن الجماعات الترابية والمقاطعات مدعوة لاتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية الرامية لحماية الموظفين والمرتفقين عبر تعقيم جميع مقرات ومكاتب العمل والمرافق الصحية والحفاظ على تهويتها وتوفير التجهيزات الصحية والتحسيس ورفع درجة الوعي الصحي لدى مواردها البشرية، مشيرا الى ان الرجوع التدريجي للعمل يستدعي التقليص من تداول وتبادل الوثائق الورقية في مقابل استعمال الحد الأقصى لتكنولوجيا المعلومات المتوفرة إذا أمكن، وكل ذلك في إطار الاحترام الصارم للتدابير الوقائية الصادرة عن السلطات المختصة.

مرسوم 2.20.406 صادر في17 شوال 1441 (9 يونيو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر ارجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا -كوفيد-19 و بسن مقتضيات خاصة بالتخفيف من القيود المتعلقة بها

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.20.406 صادر في 17 من شوال 1441 (9 يونيو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 وبسن مقتضيات خاصة بالتخفيف من القيود المتعلقة بها.

رئيس الحكومة،

بناء على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، المصادق عليه بالقانون رقم 23.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.60 بتاريخ 5 شوال 1441 (28 ماي 2020) ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 ؛

وعلى المرسوم رقم 2.20.371 الصادر في 25 من رمضان 1441 (19 ماي 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 ؛

وبالنظر إلى ما تقتضيه الظرفية من ضرورة الحرص على تناسب الإجراءات والتدابير المتخذة بمختلف جهات وعمالات وأقاليم المملكة مع تطور الحالة الوبائية ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير الصحة ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة بتاريخ 17 من شوال 1441 (9 يونيو 2020)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية بالمادة الثانية من المرسوم بقانون المشار إليه أعلاه رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020)، تمدد، من يوم الأربعاء 10 يونيو 2020 في الساعة السادسة مساء إلى غاية يوم الجمعة 10 يوليو 2020 في الساعة السادسة مساء، مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني، المعلن عنها بموجب المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

المادة الثانية

يجوز لوزير الداخلية أن يتخذ، في ضوء المعطيات المتوفرة حول الحالة الوبائية السائدة، وبتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية، كل تدبير، على الصعيد الوطني، يروم التخفيف من القيود المنصوص عليها في المادة الثانية من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.20.293، بما يتلاءم وهذه المعطيات.

كما يجوز لولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم، كل في نطاق اختصاصه الترابي، أن يتخذوا، في ضوء المعطيات نفسها، وفي إطار تطبيق مقتضيات المادة الثالثة من المرسوم السالف الذكر رقم 2.20.293، كل تدبير من هذا القبيل على مستوى عمالة أو إقليم أو جماعة أو أكثر.

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية، ويسند تنفيذه إلى وزير الداخلية ووزير الصحة، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 17 من شوال 1441 (9 يونيو 2020).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية،

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزير الصحة،

الإمضاء : خالد آيت طالب.

مرسوم 2.20.456 صادر في17 من دي القعدة 1441 (9 يوليو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر ارجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد -19

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.20.456 صادر في 17 من ذي القعدة 1441 (9 يوليو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

رئيس الحكومة،

بناء على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، المصادق عليه بالقانون رقم 23.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.60 بتاريخ 5 شوال 1441 (28 ماي 2020) ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا- كوفيد 19 ؛

وعلى المرسوم رقم 2.20.406 الصادر في 17 من شوال 1441 (9 يونيو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 وبسن مقتضيات خاصة بالتخفيف من القيود المتعلقة بها ؛

وبالنظر إلى ما تقتضيه الظرفية من ضرورة الاستمرار في الإجراءات اللازمة للحد من تفشي الجائحة مع الحرص على تناسب الإجراءات والتدابير المتخذة بمختلف جهات وعمالات وأقاليم المملكة مع تطور الحالة الوبائية ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير الصحة ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة بتاريخ 17 من ذي القعدة 1441 (9 يوليو 2020)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية بالمادة الثانية من المرسوم بقانون المشار إليه أعلاه رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020)، تمدد، من يوم الجمعة 10 يوليو 2020 في الساعة السادسة مساء إلى غاية يوم الاثنين 10 أغسطس 2020 في الساعة السادسة مساء، مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني، المعلن عنها بموجب المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا- كوفيد 19.

المادة الثانية

يجوز لوزير الداخلية أن يتخذ، في ضوء المعطيات المتوفرة حول الحالة الوبائية السائدة، وبتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية، كافة التدابير المناسبة، على الصعيد الوطني، بما يتلاءم وهذه المعطيات.

كما يجوز لولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم، كل في نطاق اختصاصه الترابي، أن يتخذوا، في ضوء المعطيات نفسها، وفي إطار تطبيق مقتضيات المادة الثالثة من المرسوم السالف الذكر رقم 2.20.293، كل تدبير من هذا القبيل على مستوى عمالة أو إقليم أو جماعة أو أكثر.

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية، ويسند تنفيذه إلى وزير الداخلية ووزير الصحة، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط 17 من ذي القعدة 1441 (9 يوليو 2020).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية،

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزير الصحة،

الإمضاء : خالد آيت طالب.

منشور وزير الداخلية 9744 بتاريخ 11 يوليو 2020 حول التدبير الأمثل لنفقات الجماعات الترابية.

"Juil" 2020

المملكة المغربية
وزارة الداخلية

9744 10/07

المديرية العامة للجماعات الترابية
مديرية مالية الجماعات الترابية
عدد:
تاريخ:

وزيـر الداخليـة

إلى السيدات والسـادة

- ولاة وعمال عمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة
- رئيسات ورؤساء مجالس الجماعات الترابية

الموضوع: التدبير الأمثل لنفقات الجماعات الترابية برسم سنة 2020.

المرجـــع: ـ دوريتي رقم 1248/F حول تدابير مواجهة جائحة كورونا وآثارها.

ـ دوريتي رقم 6578/F حول التدبير الأمثل لنفقات الجماعات الترابية برسم سنة 2020.

ـ دوريتي رقم 1138/F حول تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الجماعات الترابية ومجموعاتها

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد،

تبعا لدوريتي رقم 6578/F بتاريخ 15 أبريل 2020 حول التدبير الأمثل لنفقات الجماعات الترابية برسم سنة 2020، وتماشيا مع الإجراءات الاستعجالية التي تقوم بها الحكومة للحد من تداعيات جائحة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الوطني، فإن السيدات والسادة رئيسات ورؤساء مجالس الجماعات الترابية مدعوون إلى الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات السلبية لهذه الجائحة على مداخيل الجماعات الترابية، حيث تشير الإستشرافات الأولية إلى تراجع يفوق 20% لمداخيل الصندوق الخصوصي للضريبة على القيمة المضافة وكذلك حوالي 10% لمداخيل الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات و حوالي 20% للمداخيل الذاتية للجماعات الترابية برسم السنة المالية 2020.

وعليه، وجب التأكيد على ضرورة التدبير الأمثل للنفقات وإعطاء الأولوية للنفقات الإجبارية لاسيما تلك المتعلقة بالرواتب والتعويضات القارة للموظفين الرسميين ومثلائهم، وأجور الأعوان العرضيين

والتعويضات المماثلة، والنفقات المتعلقة بمستحقات الماء والكهرباء والاتصالات والتدبير المفوض، وواجبات الكراء وكذا مستحقات القروض.

كما وجب التذكير على ضرورة العمل على الوفاء بالالتزامات المالية للجماعات الترابية تجاه المقاولات وتسريع وتيرة أداء مستحقاتها وخاصة منها المتعلقة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وذلك حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على مناصب الشغل.

وفيما يتعلق بالنفقات الخاصة بالمتأخرات الناشئة قبل فاتح يناير 2019 حيال شركات التدبير المفوض والموزعين، والأحكام القضائية النهائية التي تم تسجيلها في ميزانيات الجماعات الترابية لسنة 2020، فإن السادة الآمرين بالصرف مدعوون إلى دراسة إمكانية دفع هذه المستحقات على شكل أقساط وذلك عن طريق اتفاقيات رضائية مع الأطراف المعنية.

كما ينبغي التدبير الأمثل للنفقات الأخرى اعتمادا على توقعات واقعية للمداخيل التي سيتم تحصيلها برسم السنة الجارية، وذلك لضمان التوازن المالي للجماعات الترابية وتجنب إطلاق أشغال أو مباشرة اقتناء لوازم سيتعذر أداء مستحقاتها فيما بعد.

وفي هذا الصدد وجب على أصحاب المشاريع المفوضة وشركات التنمية الجهوية وشركات التنمية المحلية وشركات التهيئة ووكالات تنمية الأقاليم وصناديق الأشغال (Fonds de travaux des délégataires) الذين يسهرون على إنجازمشاريع التهيئة تحضير قوائم تتضمن كشوفات الرصيد النقدي والسيولة المالية المتوفرة وكذا معدلات تقدم المشاريع سواء تعلق الأمر بتقدم الأشغال أو الشق المالي، إضافة إلى لائحة المشاريع التي استفادت من تمويل صناديق الأشغال. ووجب عرض هذه القوائم على هذه الوزارة. (تجدون طيه جدادة يجب تعبئتها وإرسال ملف Excel عبر البريد الإلكتروني : asalhi@interieur.gov.ma akseghrouchni@interieur.gov.ma)

كما يتعين احترازيا عدم الالتزام بأية نفقة جديدة قبل إدراجها في لوائح تعرض على السيدة والسادة ولاة وعمال عمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة قصد دراستها، وينطبق هذا الإجراء بالإضافة إلى الجماعات الترابية، على المشاريع المنجزة من طرف شركات التنمية الجهوية و شركات التنمية المحلية وشركات التهيئة ووكالات تنمية الأقاليم وصناديق الأشغال و الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع وأصحاب المشاريع المفوضة، والذين يجب عليهم التأكد من التزام كافة الشركاء في المشاريع والاتفاقيات بتعبئة النفقات المتعلقة بالأقساط المبرمجة, وذلك عبر تبادل مراسلات آنية في هذا الشأن.

وبالإضافة إلى هذه التدابير، وجب العمل بالمقتضيات التالية حسب نوعية النفقات:

1) فيما يخص نفقات التسيير للجماعات الترابية، يتعين العمل على عقلنة وترشيد هذه النفقات، وفي حالة اكتساب بعض النفقات الغير إجبارية طابع الضرورة الملحة وجب إدراجها في لوائح تعرض على السيدة والسادة ولاة وعمال عمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة قصد دراستها والموافقة عليها؛
2) أما بالنسبة لنفقات التجهيز للجماعات الترابية، فقد وجب إعطاء الأولوية للمشاريع التي توجد قيد الإنجاز أو التي هي موضوع اتفاقيات مبرمة مع مؤسسات وطنية أو دولية، واختيار المشاريع الأكثر مردودية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، واستثناء المشاريع المتعلقة بالتهيئة الحضرية والإنارة العمومية والمناطق الخضراء. ويتعين إدراج المشاريع الجديدة في لوائح تعرض على السيدة والسادة ولاة وعمال عمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة قصد دراستها والموافقة عليها مع استثناء المشاريع المتعلقة بالتهيئة الحضرية والإنارة العمومية والمناطق الخضراء؛
3) وفيما يخص أصحاب المشاريع المفوضة وشركات التنمية الجهوية وشركات التنمية المحلية وشركات التهيئة ووكالات تنمية الأقاليم وصناديق الأشغال والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، فينبغي تحضير لوائح تتعلق ببرنامج النفقات المتبقية في سنة 2020 مع تحديد طبيعة النفقة وكلفتها والشركاء المساهمين والأقساط التي التزموا بها والالتزام الكتابي للشركاء المساهمين الذي يؤكد تعبئة النفقات المتعلقة بالأقساط المبرمجة، مع عرض هذه اللوائح على هذه الوزارة لدراستها والموافقة عليها. وتجدر الإشارة إلى أنه وجب عدم برمجة المشاريع المتعلقة بالتهيئة الحضرية والإنارة العمومية والمناطق الخضراء؛
4) وبخصوص عمليات اقتناء اللوازم والمعدات، وجب تفضيل المنتوجات الوطنية، لذا فإن الجماعات الترابية وأصحاب المشاريع المفوضة وشركات التنمية الجهوية وشركات التنمية المحلية وشركات التهيئة ووكالات تنمية الأقاليم وصناديق الأشغال والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع مطالبون خلال إعداد دفاتر تحملات الطلبيات العمومية المزمع إبرامها، إدراج فصل متعلق بإعطاء الأفضلية للشركات الوطنية وذلك طبقا للمادة 155 من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية.

وأخيرا، أهيب بالسيدة والسادة الولاة والعمال إلى العمل على نشر واسع لهذه الدورية لدى السيدات والسادة رئيسات ورؤساء مجالس الجماعات الترابية الواقعة تحت نفوذهم، وتوضيح مضمونها والسهر على التطبيق الدقيق لمقتضياتها.

والســـــــلام.

وزيـــر الداخليـــة

عـــبد الوافـــي لفتيـــت

Tableau des projets en cours

Intitulé du projet	Nature du projet	Coût du projet	Partenaires	Contributions par partenaire	Taux d'avancement des travaux	Déblocage des fonds par partenaire
			.....	.....		.....
			.....	.....		.....
			.....	.....		.....
			.....	.....		.....
			.....	.....		.....

Tableau des projets à lancer

Intitulé du projet	Nature du projet	Coût estimatif du projet	Partenaires	Contributions par partenaire	Réf de la correspondance de confirmation du versement du partenaire
			.....	.....	.....
			.....	.....	.....
			.....	.....	.....
			.....	.....	.....
			.....	.....	.....

بلاغ مشترك لوزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات حول تدابير وقائية إضافية في سياق جائحة كوفيد-19

Communiqué conjoint du ministère de l'Intérieur et du ministère de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement rural et des Eaux et forêts sur les mesures additionnelles préventives dans le contexte du Covid-19

8 يوليوز 2020

عيد الأضحى: تدابير وقائية إضافية في سياق جائحة كوفيد- 19 (بلاغ مشترك)

تخبر وزارتا الداخلية، والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، جميع المهنيين والفاعلين المعنيين بالتدابير اللازمة التي يجب اتخاذها لضمان الظروف الصحية المناسبة في سياق جائحة كوفيد - 19 ، وذلك في إطار الاستعدادات للاحتفال بعيد الأضحى المبارك.

وأوضح بلاغ مشترك للوزارتين ، اليوم الأربعاء، أنه ، في سياق الظروف الحالية لجائحة كوفيد -19، وإضافة لتدابير رصد وتتبع الحالة الصحية للماشية وشروط الصحة والنظافة، وجب التأكيد على مراعاة تدابير وقائية إضافية في سياق هذا الوباء على مستوى جل مراحل السلسلة .

وأضاف المصدر ذاته أنه تم في هذا الإطار اتخاذ إجراءات تهم إصدار دليل الإجراءات الصحية الوقائية ضد كوفيد- 19 الواجب تطبيقها يوم العيد، وخاصة من طرف الجزارين والتدابير التنظيمية التي يجب تنفيذها في أسواق الماشية المخصصة لعيد الأضحى، وكذا إحداث أسواق مؤقتة إضافية لتعزيز الأسواق الموجودة خلال فترة عيد الأضحى، و تعزيز تدابير المراقبة على نقل الماشية المخصصة للعيد في جميع أنحاء التراب الوطني، علاوة على توسيع نطاق الإجراءات الصحية، لتشمل المهن الموسمية المرتبطة بعيد الأضحى وذلك حفاظا على فرص الشغل المحدثة بهذه المناسبة.

وخلص البلاغ الى أنه جميع المصالح المختصة للوزارتين ستظل معبئة لمواصلة التحضيرات الضرورية لضمان تنفيذ التدابير الضرورية والامتثال للشروط الصحية اللازمة من أجل حسن سير الاحتفالات بعيد الأضحى المبارك في سياق جائحة كوفيد- 19، وبتنسيق تام ووثيق مع جميع القطاعات والمؤسسات والجماعات والمنظمات المهنية المعنية.

08/07/2020

Aid Al Adha: Des mesures additionnelles préventives dans le contexte du Covid-19 (Communiqué conjoint)

Dans le cadre des préparatifs pour la fête de l'Aïd Al Adha, le ministère de l'Intérieur et le ministère de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement rural et des Eaux et forêts informent l'ensemble des opérateurs concernés des mesures nécessaires qui doivent être prises afin d'assurer les conditions sanitaires adéquates dans le contexte de la pandémie COVID-19, a annoncé mercredi un communiqué conjoint des deux ministères.

Ainsi, dans les conditions actuelles du Covid-19, outre les mesures habituelles de suivi sanitaires des animaux et des conditions d'hygiène, des mesures additionnelles préventives doivent être observées dans le contexte du Covid-19 sur toute la chaine allant de la mise en vente des animaux jusqu'au jour du sacrifice, a précisé le communiqué. A cet effet, a poursuivi la même source, des actions ont été arrêtées, à savoir la publication d'un guide des mesures sanitaires préventives de COVID-19 à respecter le jour de l'Aïd, notamment par les bouchers et des mesures organisationnelles à instaurer dans les marchés à bestiaux destinés à l'Aid Al Adha, l'installation de souks additionnels temporaires pour l'Aïd Al Adha, le renforcement des mesures de contrôle pour le transport des animaux destinés à l'Aïd sur l'ensemble du territoire et l'extension des mesures sanitaires aux métiers conjoncturels qui se développent autour de l'évènement de l'Aid Al Adha pour préserver ces emplois.

Les services compétents des deux ministères se mobilisent pour continuer la préparation afin d'assurer la mise en œuvre des mesures requises et de veiller au respect des conditions permettant le bon déroulement de la fête de l'Aid AL Adha dans le contexte du COVID-19 et ce, en étroite coordination avec les départements, les établissements, les Communes et les organisations professionnelles concernés, a conclu le communiqué.

ظهير شريف رقم 1.20.67 صادر في 25 يوليوز 2020 بتنفيذ القانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 23 مارس 2020 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها

ظهير شريف رقم 1.20.67 صادر في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020) بتنفيذ القانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بتطوان في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

*

* *

قانون رقم 42.20
بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292
الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020)
المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية
وإجراءات الإعلان عنها

مادة فريدة

تنسخ وتعوض، على النحو التالي، أحكام المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، المصادق عليه بموجب القانون رقم 23.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.60 بتاريخ 5 شوال 1441 (28 ماي 2020) :

«المادة السادسة. - استنادا إلى أحكام المادة الثالثة أعلاه، يجوز «للحكومة أن تقرر، خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها، «وقف سريان مفعول كل أجل من الآجال المنصوص عليها في النصوص «التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، إذا تبين لها أن استمرار «سريانه يحول دون ممارسة الأشخاص المعنيين به لحقوقهم «أو الوفاء بالتزاماتهم خلال هذا الأجل بسبب الإجراءات المتخذة «من قبل السلطات العمومية المختصة للحد من تفشي الوباء. وتحدد «بنص تنظيمي حالات وقف سريان مفعول الآجال المذكورة.»

دورية وزير الداخلة رقم 11252 صادرة بتاريخ 6 غشت 2020 حول ابداء الرأي حول تساؤلات بعض الآمرين بالصرف فيما يخص الجبايات

المملكة المغربية
وزارة الداخلية

2020 أكتوبر 06

17252 A4141

المديرية العامة للجماعات الترابية
مديرية مالية الجماعات الترابية
رقم :.....
تاريخ :.....

وزير الداخلية
إلى
السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال العمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة
السيدات والسادة رؤساء مجالس الجماعات الترابية

الموضـــوع: إبداء الرأي حول تساؤلات بعض الآمرين بالصرف فيما يخص الجبايات المحلية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

جوابا على ملتمسات وتساؤلات بعض رؤساء الجماعات حول الجبايات المحلية وفي إطار مقتضيات المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها وخاصة مادته الخامسة، فإنه يجوز للسيدات والسادة رؤساء مجالس هذه الجماعات الترابية اتخاذ التدابير المفصلة أدناه.

أولا: بالنسبة للرسوم المحلية الخاضعة لحق المراقبة

لقد نصت الفقرة الأولى بالمادة 149 من القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية على أنه: "تراقب الإدارة الإقرارات والوثائق المعتمدة لإصدار الرسوم التالية:

- الرسم على عمليات التجزئة؛
- الرسم على محال بيع المشروبات؛
- الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية،
- الرسم على المياه المعدنية ومياه المائدة؛
- الرسم على النقل العمومي للمسافرين؛
- الرسم على استخراج مواد المقالع؛
- الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ؛
- الرسم على استغلال المناجم."

وتشير نفس المادة إلى أنه: "يجب على الملزمين، أشخاص ذاتيين أو معنويين، أن يدلوا بجميع الإثباتات الضرورية وأن يقدموا جميع الوثائق المحاسبية إلى المأمورين المحلفين التابعين للإدارة المنتدبين للقيام بالمراقبة الجبائية". وعليه، يجوز بالنسبة للرسوم المحلية المشار إليها أعلاه والخاضعة لحق المراقبة، دعوة الملزمين الذين توقف نشاطهم بشكل اضطراري خلال الربع الثاني وبداية الربع الثالث من سنة 2020 إلى إيداع إقرار بتوقف نشاطهم وإلى أن يمدوا مصلحة الوعاء المختصة بالعناصر اللازمة لتصفية الرسوم المحلية المشار إليها أعلاه.

ثانيا: بالنسبة للرسوم المفروضة على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا

فيما يتعلق بالمزاولين لأنشطة تستدعي شغلهم للأملاك الجماعية العامة مؤقتا مقابل أدائهم لأتاوى بموجب القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية، فإنه يجوز في حالة التوقف الإضطراري للنشاط المزاول خلال الربع الثاني وبداية الربع الثالث من سنة 2020، تصفية الرسوم المفروضة على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا باعتبار المساحة المشغولة من الملك الجماعي العام هي صفر (0) متر مربع خلال فترة التوقف الإضطراري.

ثالثا: بالنسبة لكراء المرافق العمومية الجماعية

بخصوص المهنيين الذين يقومون بكراء المرافق العمومية الجماعية ولاسيما الأسواق الأسبوعية والمسابح والمرابد، فإنه يجوز القيام بما يلي:

- بالنسبة للفترة التي تم فيها إغلاق المرفق العمومي الجماعي بشكل اضطراري، القيام بتخفيض المبالغ المؤداة أو الواجب أداؤها من طرف المعنيين بالأمر؛
- في حالة تعذر القيام بذلك بسبب الوضع المالي للجماعة، يتم مراجعة دفاتر التحملات وذلك بإدراج مقتضيات خاصة بحالة الطوارئ الصحية تمكن المعنيين بالأمر من الاستمرار في كراء المرفق العمومي الجماعي خلال سنة 2021 مع تخفيض المبالغ الواجب أداؤها عن هذه السنة بحسب مدة التوقف الإضطراري خلال سنة 2020، أو تبرم عقود جديدة مع مكتري المرافق العمومية الجماعية على أساس دفاتر تحملات مراجعة ومستكملة لمختلف إجراءات اعتمادها.

وفي الختام، أدعو السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم إلى العمل على نشر واسع لهذه الدورية وتوضيح شامل لمضمونها. كما أهيب بالسيدات والسادة الآمرين بالصرف الاستئناس بمقتضيات هذه الدورية.

والســـــــــــــلام.

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المدير العام للجماعات الترابية

إمضاء : خالـيـد سفيـر

مرسوم بقانون رقم 2.20.503 صادر في 07 غشت 2020 بتتميم المرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 23 مارس 2020 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها

نصوص عامة

مرسوم بقانون رقم 2.20.503 صادر في 17 من ذي الحجة 1441 (7 أغسطس 2020) بتتميم المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

رئيس الحكومة،

بناء على الفصل 81 من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، المصادق عليه بالقانون رقم 23.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.60 بتاريخ 5 شوال 1441 (28 ماي 2020) ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة بتاريخ 16 من ذي الحجة 1441 (6 أغسطس 2020) ؛

وباتفاق مع اللجنتين المعنيتين بالأمر في مجلس النواب ومجلس المستشارين،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يتمم المرسوم بقانون المشار إليه أعلاه رقم 2.20.292 بالمادة الرابعة المكررة التالية :

«المادة الرابعة المكررة. - يمكن أن تكون المخالفات لأحكام الفقرة «الأولى من المادة الرابعة أعلاه موضوع مصالحة تتم بأداء غرامة «تصالحية جزافية قدرها ثلاثمائة (300) درهم يؤديها المخالف فورا «بناء على اقتراح من الضابط أو العون محرر المحضر، وذلك مقابل «وصل بالأداء.

«يشار في المحضر إلى أداء مبلغ الغرامة. يقوم المحضر مقام «الوصل.

«وفي حالة عدم الأداء الفوري للغرامة التصالحية الجزافية، يحال «المحضر إلى النيابة العامة المختصة داخل 24 ساعة من تاريخ معاينة «المخالفة.

«يترتب على أداء الغرامة التصالحية الجزافية عدم تحريك «الدعوى العمومية.»

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم بقانون بالجريدة الرسمية، ويعرض على البرلمان قصد المصادقة عليه خلال دورته العادية الموالية.

وحرر بالرباط في 17 من ذي الحجة 1441 (7 أغسطس 2020).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

مرسوم رقم 2.20.526 صادر في 7 غشت 2020 بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا كوفيد 19

مرسوم رقم 2.20.526 صادر في 17 من ذي الحجة 1441 (7 أغسطس 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

رئيس الحكومة،

بناء على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، المصادق عليه بالقانون رقم 23.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.60 بتاريخ 5 شوال 1441 (28 ماي 2020) ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 ؛

وعلى المرسوم رقم 2.20.456 الصادر في 17 من ذي القعدة 1441 (9 يوليو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 وبسن مقتضيات خاصة بالتخفيف من القيود المتعلقة بها ؛

وبالنظر إلى ما تقتضيه الظرفية من ضرورة الاستمرار في الإجراءات اللازمة للحد من تفشي الجائحة مع الحرص على تناسب الإجراءات والتدابير المتخذة بمختلف جهات وعمالات وأقاليم المملكة مع تطور الحالة الوبائية ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ووزير الصحة ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة بتاريخ 16 من ذي الحجة 1441 (6 أغسطس 2020)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية بالمادة الثانية من المرسوم بقانون المشار إليه أعلاه رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020)، تمدد، من يوم الإثنين 10 أغسطس 2020 في الساعة السادسة مساء إلى غاية يوم الخميس 10 سبتمبر 2020 في الساعة السادسة مساء، مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني، المعلن عنها بموجب المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

المادة الثانية

يجوز لوزير الداخلية أن يتخذ، في ضوء المعطيات المتوفرة حول الحالة الوبائية السائدة، وبتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية، كافة التدابير المناسبة، على الصعيد الوطني، بما يتلاءم وهذه المعطيات.

كما يجوز لولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم، كل في نطاق اختصاصه الترابي، أن يتخذوا، في ضوء المعطيات نفسها، وفي إطار تطبيق مقتضيات المادة الثالثة من المرسوم السالف الذكر رقم 2.20.293، كل تدبير من هذا القبيل على مستوى عمالة أو إقليم أو جماعة أو أكثر.

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية ويسند تنفيذه إلى وزير الداخلية ووزير الصحة، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 17 من ذي الحجة 1441 (7 أغسطس 2020).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية،

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزير الصحة،

الإمضاء : خالد آيت طالب.